

مجلس الأمن
السنة الرابعة والستون

مؤقت

الجلسة **٦٢٠٥**

الجمعة ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس:	السيد لي لونغ منه	(فييت نام)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد دلغوف
	أوغندا	السيد روغوندا
	بوركينا فاسو	السيد كافاندو
	تركيا	السيد قرمان
	الجماهيرية العربية الليبية	السيد الدباشي
	الصين	السيد تشانغ يسوي
	فرنسا	السيد دو رفيير
	كرواتيا	السيد فيلوفيتش
	كوستاريكا	السيد أوربينا
	المكسيك	السيد هلر
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد بارهام
	النمسا	السيد ماير هارتنغ
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيدة ديكارلو
	اليابان	السيد تاكاسو

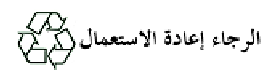
جدول الأعمال

الحالة في تيمور – ليشتي

تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتكاملة في تيمور – ليشتي (S/2009/504)

09-57360 (A)





افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في تيمور – ليشتي

تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور – ليشتي (S/2009/504)

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسائل من ممثلي أستراليا، البرازيل، البرتغال، تايلند، تيمور – ليشتي، جنوب أفريقيا، السويد، الفلبين، نيوزيلندا، يطلبون فيها دعوتهم للمشاركة في النظر في البند المدرج في جدول أعمال المجلس. وجريا على الممارسة المتبعة أعتزم، بموافقة المجلس، دعوة أولئك الممثلين للاشتراك في النظر في البند، بدون أن يكون لهم الحق في التصويت، وذلك وفقا للأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بناء على دعوة من الرئيس، شغل السيد غوتيريس (تيمور – ليشتي) مقعدا على طاولة المجلس؛ وشغل ممثلو البلدان الأخرى المذكورة آنفا المقاعد المخصصة لهم في قاعة المجلس.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): باسم المجلس، أرحب ترحيبا حارا بدولة السيد خوسيه لويس غوتيريس، نائب رئيس وزراء تيمور – ليشتي.

وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاورات المجلس السابقة، سأعتبر أن مجلس الأمن يوافق على توجيه دعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت للسيد أتول كهاري، الممثل الخاص للأمين العام ورئيس بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور – ليشتي.

تقرر ذلك.

أدعو السيد كهاري إلى شغل مقعد على طاولة المجلس.

يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله. ويجتمع المجلس وفقا للتفاهم الذي تم التوصل إليه في مشاوراته السابقة.

معروض على أعضاء المجلس الوثيقة S/2009/504، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور – ليشتي.

في هذه الجلسة، يستمع مجلس الأمن إلى إحاطة إعلامية من السيد أتول كهاري. وأعطيه الكلمة.

السيد كهاري (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، سيدي الرئيس، على إتاحة الفرصة لي لعرض التقرير السادس للأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور – ليشتي (S/2009/504)، الذي يغطي الفترة من ٢١ كانون الثاني/يناير إلى ٢٣ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٩. كما أود أن أنوه إلى حضور السيد خوسيه لويس غوتيريس، نائب رئيس وزراء تيمور – ليشتي.

وأود أن أبدأ بالتطورات منذ ٢٣ أيلول/سبتمبر. في ٧ تشرين الأول/أكتوبر، وافق مجلس الوزراء على مشروع القانون بشأن ميزانية الدولة لعام ٢٠١٠، والتي يبلغ إجمالي اعتماداتها ٦٣٦,٩ مليون دولار تقريبا. وتدرك الحكومة أنه لا بد من تنويع محركات النمو الاقتصادي وتوفير الوظائف مع استمرار التركيز على التصدي للفقر المدقع والبطالة، وإنشاء البنى التحتية والتنمية الريفية. كما دعت الحكومة المنظمة العالمية للسياحة التابعة للأمم المتحدة إلى إرسال بعثة للمساعدة الفنية، ستزور البلد في الفترة من ١٠ إلى ٢١ تشرين الثاني/نوفمبر، لإجراء استعراض تفصيلي للقطاع. وسعيا إلى زيادة الاهتمام الدولي والسياحة الدولية إلى

تيمور – ليشتي، نظم الرئيس خوسيه راموس هورتا بطولة تيمور الأولى، وهي سباق اختراق ضاحية للدراجات حقق نجاحا كبيرا شارك فيه حوالي ٣٠٠ متسابق من جميع أرجاء العالم في الفترة من ٢٤ إلى ٢٨ آب/أغسطس. وفي ١٢ تشرين الأول/أكتوبر، أعلن عن المسابقة الدولية الأولى لرياضة الصيد، التي ستجري في أواخر تشرين الثاني/نوفمبر.

وفي ٩ تشرين الأول/أكتوبر، أجرت تيمور – ليشتي بنجاح انتخابات السلطات المحلية في مناخ سلمي بشكل عام مع توفير قوة شرطة الأمم المتحدة وقوة الشرطة الوطنية في تيمور – ليشتي للأمن في أنحاء البلد. وتشير النتائج الأولية إلى أن حوالي ٦٧,٧٥ في المائة من الناخبين المسجلين قد أدلوا بأصواتهم. وكانت هذه الانتخابات أكثر تعقيدا وصعوبة من الانتخابات الوطنية التي جرت في عام ٢٠٠٧، لأن كل مجتمع محلي يحتاج إلى اقتراع منفرد.

وبينت قدرة الأجهزة الانتخابية في تيمور – ليشتي على تنظيم الانتخابات بنجاح زيادة قدراتها واستمرار إيمان الشعب بالعمليات الانتخابية الديمقراطية. ومقارنة بانتخابات ٢٠٠٧، كان الدعم بطائرات الهليكوبتر التابعة لبعثة الأمم المتحدة في تيمور – ليشتي محدودا، ويتوقع، بحلول الانتخابات الوطنية عام ٢٠١٢، ألا يكون هذا الدعم مطلوبا إلا في حالات الطوارئ. وكانت هناك بعض حوادث العنف البسيطة، لكن عددها أقل بكثير عن عام ٢٠٠٧.

وأشيد بالناخبين التيموريين، الذين حددوا خلال كل مسيراتهم الانتخابية تقريبا مسائل السلام الاجتماعي والمياه والكهرباء والطرق والبنى التحتية الأخرى، إلى جانب التعليم، باعتبارها شواغلهم الرئيسية. وفي مجتمع محلي واحد على الأقل، جرت أيضا مناقشات حية بشأن مسائل مثل انبعاثات غاز ثاني أكسيد الكربون والاحترار العالمي وثقب الأوزون. وقام فريق الدعم الانتخابي المتكامل التابع للأمم المتحدة، الذي أنشأناه ويتكون من موظفي البعثة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بتوفير الدعم والمشورة المنسقين عبر منفذ واحد كأمم متحدة واحدة، وقدم دروسا مهمة للمستقبل.

وفي ١٣ تشرين الأول/أكتوبر، ناقش البرلمان الوطني طلب سحب الثقة الذي قدمته جبهة التحرير الوطني لتيمور الشرقية فريتلين، وهي أكبر حزب منفرد، وحليفتها، رابطة الأبطال التيموريين/حزب تيمور الشعبي، نظرا لمعارضتهما للإفراج عن ماتيرنوس بيري. ورفض الطلب بأغلبية ٣٩ صوتا مقابل ٢٥، مع غياب عضو واحد فقط من أعضاء البرلمان يوم المناقشة. وقد شارك رئيس الوزراء كاي رالا زانانا في المناقشة التي استمرت يوما كاملا، وبثتها الإذاعة والتلفزيون الوطنيين على الهواء. وكانت هذه المناقشة خطوة إيجابية باتجاه كفالة مناقشة القضايا الحرجة ذات الأهمية على المستوى الوطني في البرلمان الوطني، بمشاركة مفيدة للمعارضة. وبالطبع، لا يمكن التعامل بالشكل السليم مع المسائل القانونية التي تحيط بالقضية إلا أمام محكمة مختصة. وقد سعدت بملاحظة أن رئيس الوزراء جوسماو قال في مداخلته إن ''الأحزاب التي تشكل التحالف من أجل أغلبية برلمانية ليس لها مصلحة خاصة في قانون للعفو''.

وأنا على ثقة من أن جميع الخطوات اللازمة، كما أوصى الأمين العام في الفقرة ٥٥ من تقريره، سيبدأ تنفيذها قريبا. والبعثة مستعدة لتقديم مساعدتها ودعمها، بما في ذلك للبرلمان الوطني. وقد نظم قسم حقوق الإنسان والعدالة الانتقالية التابع لي، بالاشتراك مع فريق التحقيق في الجرائم الجسيمة، حلقة عمل في ٧ تشرين الأول/أكتوبر بشأن القانون الجنائي الدولي، ولا سيما في ما يتعلق بالحالة في تيمور – ليشتي، وذلك بناء على طلب من اللجنة ألف التابعة للبرلمان الوطني. كما أفادني رئيس البرلمان الوطني فرناندو ''لا ساما'' دي أرويو بأن تقارير لجنة الاستقبال

والحقيقة والمصالحة ولجنة الحقيقة والصداقة، إضافة إلى توصياتهما، ربما يناقشها البرلمان بعد مناقشته لمشروع ميزانية الدولة لعام ٢٠١٠ في كانون الأول/ديسمبر.

كما حدث يوم ٩ تشرين الأول/أكتوبر تطور آخر مهم وإيجابي في ما يتعلق بقضايا ٢٠٠٦ التي أوصت بتقديمها للمحاكمة لجنة التحقيق الخاصة المستقلة، عندما صدر حكم بالسجن لمدة عامين وثمانية أشهر وعام ونصف العام ضد متهمين أدينا بتهمتي الاعتداء والحيازة غير القانونية لأسلحة نارية. لكن، تمت تبرئتهما من تهم القتل والتهديد بالعنف والحرمان غير المشروع من الحرية. وآمل أن تجرى محاكمات عادلة في القضايا المتبقية لدى انتهاء التحقيقات.

لقد أوضحت دائما في محافل مختلفة مع الزعماء السياسيين التيموريين والمجتمع المدني موقف الأمم المتحدة الثابت بأنه لا يمكن أن يكون هناك عفو أو إفلات من العقاب على الجرائم الجسيمة مثل الإبادة الجماعية وجرائم الحرب والجرائم ضد البشرية. وتواصل البعثة إجراء تحقيقات في جرائم جسيمة ارتكبت في عام ١٩٩٩، كما يأذن بذلك القرار ١٧٠٤ (٢٠٠٦)، بأسلوب يتسم بفعالية عالية من حيث التكاليف. وإنني اتفق مع الرئيس راموس هورتا في أن هذه التحقيقات يتعين أن تؤدي أيضا إلى مزيد من بناء القدرة للمحققين التيموريين الشرقيين، ولا سيما في مجال الطب الشرعي، وستواصل بذل مزيد من الجهود لإشراك التيموريين عن قرب في عملية التحقيق.

إن تعزيز سيادة القانون يتطلب بذل التيموريين لجهود مستدامة، مع استمرار المساعدة من الشركاء الدوليين.

أود أن أثني على العمل الذي قام به الفريق المكون من أربعة أشخاص بقيادة القاضي فيليب رابوزا لإنجاز تقييم شامل ومستقل لاحتياجات قطاع العدالة. لقد أطلعت الرئيس ورئيس البرلمان الوطني، ورئيس الوزراء ونائب رئيس الوزراء، الموجود هنا اليوم، على تقريرهم. كما أرسلت بعثة الأمم المتحدة التقرير إلى مجلس التنسيق، المؤلف من رئيس محكمة الاستئناف ووزير العدل والمدعي العام. وبالترادف مع الخطة الاستراتيجية لقطاع العدالة، ينبغي الاستفادة من التوصيات الواردة في التقييم الشامل المستقل للاحتياجات للإسهام في نهج منسق ومدروس لإصلاح قطاع العدالة، وكذلك تيسير تحديد وتوفير المساعدة التي تشتد الحاجة إليها من المجتمع الدولي.

إن استئناف قوة الشرطة الوطنية لتيمور - ليشتي النهوض بالمسؤولية الأساسية عن عمليات الشرطة سيستمر في مقاطعة فيكيكي في النصف الثاني من تشرين الثاني/نوفمبر. وفي إطار جهودها لدعم إصلاح القطاع الأمني، تواصل البعثة دعم القوات المسلحة للتحرير الوطني لتيمور - ليشتي، ومؤخرا من خلال تمرين للتوجيه الإعلامي أجري في الفترة من ٦ إلى ٨ تشرين الأول/أكتوبر لمجموعة مختارة من جنود القوات المسلحة للتحرير الوطني لتيمور - ليشتي والمدنيين من أمانة الدولة لشؤون الدفاع، وكذلك دورة تدريبية للمدربين عقدت بالتعاون مع هيئات وطنية وهيئات دولية لحقوق الإنسان في الفترة من ١٢ إلى ١٤ تشرين الأول/أكتوبر.

وألتمس من المجلس الآن أن يمعن النظر في عدد قليل من المسائل التي من منظوري بحكم وجودي في تيمور - ليشتي ما يقرب من ثلاثة أعوام تتطلب أن ينظر المجلس فيها ويصدر توجيهاته بشأنها.

القول الشائع إنه ينبغي ألا تكون هناك استراتيجية من دون خروج معروف جيدا. ومع ذلك، فإن العكس صحيح أيضا - أي ينبغي ألا يكون هناك خروج بدون استراتيجية. الرئيس راموس هورتا وغيره من قادة تيمور - ليشتي لا يرغبون أن يبقوا باستمرار معتمدين على وجود

عملية مأذون بها من مجلس الأمن أو على نشر قوات أمن دولية. كما أرى أن الجهود التي تبذلها تيمور - ليشتي لتحقيق الاستدامة الطويلة الأمد تتوقف على قدرة مؤسساتها على العمل بطريقة ديمقراطية ومسؤولة وفعالة. لقد سعت البعثة والفريق القطري التابع للأمم المتحدة، في كل خطوة من الطريق، بوعي إلى العمل بطريقة تعزز من قدرة مؤسسات هذه الدولة الفتية ومصداقيتها.

مع ذلك، فإن نجاحنا في دعم المؤسسات في تيمور - ليشتي، بدلا من أخذ زمام المبادرة في أي نشاط، يعطي أحيانا الانطباع بأن الدعم غير موجود أو غير هام. ويعني ذلك النهج أيضا أن التقدم ليس أحاديا، ولكنه يعتمد على الوتيرة التي تتطور بها المؤسسات. لذلك، ينبغي ألا تكون التحسينات أو التدهورات المفاجئة مدعاة لليأس أو الغبطة دون مبرر. المطلوب هو اتباع نهج ثابت ومطرد.

إن محك تحقيق النجاح في تيمور - ليشتي ليس نشوب الأزمات أو عدم نشوبها، ولكن كيفية مواجهة الأزمات وحلها في المستقبل. وينبغي أن يكون الهدف ضمان معالجتها بطريقة مسؤولة لا تهدد الدولة وإنما توفر فرصة لتعزيز التماسك الاجتماعي والتنمية.

وينبغي لبعثة التقييم الفنية المقبلة إلى تيمور - ليشتي أن تعمل على نطاق واسع مع السلطات الوطنية التي تُجري استعراضها الخاص بها بشأن وجود الأمم المتحدة وقوات الأمن الدولية، وكذلك مع الأحزاب السياسية وأعضاء المجتمع المدني من مختلف ألوان الطيف. ويتعين أن يؤخذ في الاعتبار بتأن وجود قوات الأمن الدولية ودورها في المستقبل عند التخطيط لأي تعديل في تشكيل البعثة وقوامها. يجب على الأمم المتحدة وحكومة تيمور - ليشتي الاتفاق بصورة مشتركة على المعايير اللازمة لكل خطوة في عملية تقليص الشرطة التابعة للبعثة وتعديل تشكيل البعثة وقوامها. ينبغي الاتفاق بوضوح مع السلطات، قبل كل مرحلة، بشأن ماهية الدعم الذي ستقدمه الأمم المتحدة وما لا يمكنها تقديمه. ينبغي عدم إعطاء وعود كاذبة مباشرة أو ضمنية إلى السلطات والشعب في تيمور - ليشتي.

في الوقت نفسه، يجب الاستمرار في التعزيز الواعي للتعاون مع مقدمي المساعدات الثنائية والمتعددة الأطراف الطويلة الأجل إلى تيمور - ليشتي. وللأسف، ليس لدي الوقت لتقديم قائمة شاملة بالمساعدة الهامة الثنائية والمتعددة الأطراف، ولكن أود أن أشير إلى بعض الأمثلة القليلة على المساعدات التي قدمت مؤخرا.

لقد تضاعف ما يقدمه برنامج الحكومة الأسترالية للمساعدات الخارجية إلى تيمور - ليشتي في السنوات الأربع الماضية، إذ قدم، على سبيل المثال، أكثر من ٩,٢ مليون دولار لمشاريع المياه والصرف الصحي هذا العام وحده. وخلال الفترة المشمولة بالتقرير، أرسلت الولايات المتحدة وحدة من مهندسي البحرية لدعم تطوير القدرات الهندسية للقوات المسلحة للتحرير الوطني لتيمور - ليشتي وتنفيذ مشاريع إنسانية، ولا سيما إعادة تأهيل المدارس وبناؤها. وتمول إسبانيا بالكامل البرنامج المشترك لصندوق تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية، (S/2009/504، الفقرة ٤٣). وما زالت المفوضية الأوروبية أحد أهم الشركاء، إذ قدمت، على سبيل المثال، مبالغ تربو على ٥,٥ مليون دولار إلى وكالات الأمم المتحدة لدعم المشاريع التي تعزز السلام والاستقرار الاجتماعيين. وأكبر مشروع للبرتغال في العالم موجود في تيمور - ليشتي. ويشمل نشر ١٢٠ مدربا في جميع المقاطعات الـ ١٣، دربوا أكثر من ٣ ٠٠٠ من معلمي المدارس الابتدائية و ٢ ٠٠٠ من معلمي اللغة البرتغالية للمرحلتين الإعدادية والثانوية.

يجب أن أعترف أيضا بالأهمية الحاسمة للمساعدة الطبية وبرنامج محو أمية الكبار اللذين قدمتهما كوبا، فضلا عن المساعدة الثنائية من العديد من البلدان الآسيوية، ولا سيما الدول الأعضاء في رابطة أمم جنوب شرق آسيا. واليابان أحد المقدمين الرئيسيين للمساعدة في مجالي البنية التحتية والتنمية الريفية، قدمت مؤخرا منحا مالية لدعم الانتخابات في السوكو أو النواحي. وقبل يومين تحديدا، أعلن رئيس الوزراء زانانا غوسماو إسهام الصين الإضافي بمبلغ ٣٠ مليون يوان لتجديد مختلف عناصر البنية التحتية. ولا بد أن تنسق الأمم المتحدة مع الجهات المانحة الثنائية والمتعددة الأطراف على أساس نهج استراتيجي ومحسوب لضمان وجود فهم مشترك للأدوار والمسؤوليات.

وتيمور - ليشتي، بوصفها دولة جزرية صغيرة فتية، يتعين عليها التصدي لتحديات حماية البيئة. ولذلك، ينبغي للأثر البيئي لتقديم المساعدة الدولية أن يكون خفيفا قدر الإمكان. وتبذل البعثة جهودا متواصلة للحد من استهلاك الطاقة وحماية البيئة. وقد أسفرت تلك الجهود عن خفض استخدام وقود المولدات الكهربائية بنسبة ٧,٨ في المائة، وهو ما يمثل وفورات تقدر بنحو ٠٠٠ ٢٨٥ دولار، فضلا عن تخفيض بنسبة ١٥ في المائة من استخدام ورق الآلات الناسخة خلال فترة السنة المنتهية في آب/أغسطس ٢٠٠٩، مقارنة بالسنة السابقة.

وإذ أستعد لإنهاء فترة ولايتي كممثل خاص للأمين العام لتيمور - ليشتي، أود أن أشكر شعب تيمور - ليشتي وقادته على الطريقة الكريمة التي استقبلوني بها بين ظهرانيهم. لقد تأثرت بكرم النفس الذي أبداه الرئيس خوسيه راموس هورتا ورئيس البرلمان الوطني فرناندو "لاساما" دي أروبو ورئيس الوزراء زانانا غوسماو ورئيس الوزراء السابق ماري الكاتيرى وقادة جميع الأحزاب السياسية والتيموريين العاديين على اختلاف مشاربهم في ديلي والقرى البعيدة النائية التي يتعذر الوصول إليها. وأنا مدين لهم بالعرفان لتعزيز ثقتي بكلمات ميثاقنا - نرفع مستوى الحياة في جو من الحرية أفسح - التي يرنون إليها باستمرار.

كما أود أن أشكر نائبي الممثل الخاص للأمين العام فين ريسكي نيلسن وتاكاهيسا كاواكامي، فضلا عن جميع النساء والرجال العاملين في البعثة وفريق الأمم المتحدة القطري الذين، أظهروا في كل يوم التزامهم بالمثل العليا للأمم المتحدة وبدعم شعب تيمور - ليشتي. وبالمثل، كان الدعم من الرجال والنساء العاملين في قوات الأمن الدولية حاسم الأهمية بالنسبة لعملنا.

وختاما، أود أن أشكر مجلس الأمن على دعمه وتوجيهه المستمرين. كما أود أن أشكر الأمين العام على منحي هذه الفرصة لأكون شريكا للتيموريين في مساعيهم التاريخية لبناء أمة ودولة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أشكر السيد كهاري على إحاطته الإعلامية.

أعطي الكلمة الآن لدولة السيد خوسيه لويس غوتيريس، نائب رئيس وزراء تيمور - ليشتي.

السيد غوتيريس (تيمور - ليشتي): اسمحوا لي أولاً أن أهنئكم، سيدي الرئيس، وبلدكم، على توليكم رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر. وإنه لشرف لي أن أعود إلى هذه القاعة لكي أنقل إلى أعضاء المجلس وجهة نظرنا بشأن التطورات الراهنة في تيمور - ليشتي، بالإضافة إلى بعض أفكارنا وما ننوي عمله في المستقبل القريب.

لقد ظل مجلس الأمن يتابع مسألة تيمور ليشتي منذ عام ١٩٧٥. ولقد مرت عقود عديدة، وتمكنا معا من التغلب على الكثير من الصعوبات والتحديات. واليوم نحن نعيش في بلد مستقل وديمقراطي، يتمتع بالسلام.

في ١٢ تـشرين الأول/أكتـوبر، جـرى اختبـار للديمقراطية والمساءلة داخل برلماننا الوطني. فقد دعا رئيس البرلمان، فرناندو ''لاساما'' دي أرويو، وهو أيضاً زعيم الحزب الديمقراطي وعضو ائتلاف الأغلبية الحالي، إلى عقد جلسة للبرلمان لمناقشة اقتراح بحجب الثقة عن الحكومة تقدّم به حزب الجبهة الثورية لتيمور الشرقية المستقلة (فريتلين) المعارض. وكان السبب الذي ذكروه لهذا التحرك هو عدم وجود سند دستوري أو قانوني لقرار الحكومة إطلاق سراح قائد سابق لإحدى الميليشيات لاتهامه بالمشاركة في المذابح التي وقعت بإحدى الكنائس في مقاطعة سواي عام ١٩٩٠. وقد تميز النقاش بالحيوية، واستمر طوال اليوم تقريباً، وبثته التلفزة الوطنية على الهواء مباشرة، وتابعه الآلاف من التيموريين.

ونجح رئيس الوزراء زانانا غوسماو في الدفاع عن تصرف الحكومة، فرفض البرلمان الوطني، بأغلبية مطلقة كاسحة، طلب حجب الثقة. وقد اعتمدت القرارات التي اتخذت على دستور بلدنا وعلى مصالحنا الوطنية. ولم يتم إطلاق سراح قائد الميليشيا السابق، بل نُقِل إلى السفارة الإندونيسية، لكونه مواطناً إندونيسياً. وهو لا يزال موجوداً بالسفارة الإندونيسية، في انتظار أن تأخذ الإجراءات القانونية مجراها.

وقبل أن أحضر إلى هنا في ٢٠ تشرين الأول/أكتوبر، عقدت وزيرة العدل لوسيا لوباتو وشخصي اجتماعاً مع محامي الدفاع سرجيو أوريي، حيث أطلعنا على عريضتين تقدم بهما إلى المحكمة ملتمساً إطلاق سراح موكله لأسباب صحية. ولم تتخذ المحكمة أي قرار بهذا الخصوص حتى الآن. ونحن نثني على الحكومة وعلى السفارة الإندونيسية في ديلي لتفهمهما التعقيد القانوني لهذه الحالة.

في ١٣ تشرين الأول/أكتوبر، قام فريق مستقل معني بالتقييم الشامل للاحتياجات، مكون من أربعة خبراء قضائيين وقانونيين ينتمون إلى المجتمع الدولي، ويقوده القاضي الأمريكي رابوتزا، بنشر تقريره. وقد تضمن التقرير عدداً من التوصيات. بعضها يستغرق تنفيذه سنوات عديدة، والبعض الآخر موجود أصلاً في خطط الحكومة. وأود هنا أن أقتبس بعض ما جاء في استنتاجات التقرير:

''كما يُلاحظ في ثنايا هذا التقرير، فقد تحقق قدر كبير من التقدم في تطوير النظام القضائي ككل في تيمور – ليشتي. وبالرغم من أن هناك بعض التحديات والاحتياجات التي لا تزال باقية، فقد أظهر التيموريون، الذين تعامل معهم الفريق، درجة عالية من التفاني والالتزام. وبالرغم من أنه ما من شك في أنهم يتوقعون الحاجة إلى استمرار تلقيهم المشورة والمساعدة من المجتمع الدولي، فإن الرؤية التي تحدوهم تقوم على جهاز قضائي يديره التيموريون. وهذا هدف يستحق السعي من أجله، وقضية جديرة بالدعم المستمر من المجتمع الدولي''.

كانت أزمة عام ٢٠٠٦ واحدة من التحديات الرئيسية التي واجهتنا كشعب تيموري. فقد فر حينها ١٥٠ ألف شخص من منازلهم، وأُقيم ٦٥ مخيماً لإيواء المشردين داخلياً في ديلي وبعض المقاطعات الأخرى. وبمساعدة بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور – ليشتي، ووكالات الأمم المتحدة، والمنظمات الدولية غير الحكومية، والمفوضية الأوروبية، والعديد من البلدان والشركاء الآخرين، تمكنت وزارة التضامن الاجتماعي من إعادة دمج كل الأشخاص المشردين داخلياً، وإغلاق جميع مخيمات الإيواء هذا العام.

لقد بذلت الحكومة أقصى جهدها، وخصصت ٣٥,٨ مليون دولار لتوفير الدعم لإعادة دمج هؤلاء المشردين. واليوم، أعيد بناء الكثير من منازلهم. ونحن الآن نعد العدة لتسليم المرحلة الثانية من المساعدات لأسر المشردين داخلياً المسجلين، البالغ عددها ١٦ ٥٠٠ أسرة. وبنهاية عام ٢٠٠٩، سوف نقدم مساعدات إنعاش للتعويض عن الممتلكات والأصول المدمرة.

كما قمنا بإعداد برنامج للإسكان الاجتماعي بهدف دعم كبار السن، والمعاقين، والأرامل، والزمني (المصابين بأمراض مزمنة). وفي هذا العام سيجري بناء ما جملته ٤٥٠ مترلاً تقليدياً محسناً. وفي العام المقبل، سنواصل هذا البرنامج، ونقوم بتوسيعه، حتى يتوفر إسكان أفضل للفئات الأكثر ضعفاً من شعبنا.

ونقدم أيضاً المساعدات للأسر الفقيرة بهدف الوقاية من سوء التغذية في المواسم المجدبة. وبلغ عدد من قدمنا لهم مساعدات غذائية هذا العام ٩٠ ألف أسرة. وهناك برنامج خاص للنساء الأرامل والأمهات العازبات، خاصة اللائي يمنعهن المرض والظروف الأخرى من كسب أي دخل يستطعن به إعالة أطفالهن. وتُقدم المساعدات لأولئك النسوة ليتمكنّ من شراء الطعام، والكساء، والاحتياجات المادية المدرسية لأطفالهن. وفي الوقت الحالي، تتلقى ٧ ٠٥٠ أسرة المساعدات في إطار هذا البرنامج.

ويستفيد هذا العام من برنامج التأمين الاجتماعي نحو ٦٥ ألف من كبار السن، و ٥ ٣٥٥ من المعاقين. وخصصت الحكومة ١٦,٢٥ مليون دولار لهذا البرنامج. ومن كانون الثاني/يناير حتى آب/أغسطس هذا العام، استلم ٣ ٢٦٧ من قدامى المحاربين وأسر الشهداء مرتبات تقاعدهم. ويصل العدد المحتمل للمستفيدين إلى ١٢ ٥٤٠. وتعتقد الحكومة، بقيادة رئيس الوزراء غوسماو أننا نقوم، من خلال تنفيذ هذه السياسات الاجتماعية، بالاستثمار في استقرار بلدنا وفي انسجامه الاجتماعي.

وقد أظهر شعبنا، في كل قرية من قرى تيمور - ليشتي، الانسجام الاجتماعي والاستقرار، وقيم الديمقراطية واحترام القانون خلال انتخابات سوكو الناجحة والمسالمة التي انعقدت هذا الشهر. ونشكر منظومة الأمم المتحدة، ومتطوعي الأمم المتحدة، والمجتمع الدولي على الدعم الذي قدموه. وقد قامت اللجنة الوطنية التيمورية للانتخابات بعمل عظيم من خلال إشرافها على هذه الانتخابات، وقامت الأمانة التقنية للإدارة الانتخابية بعمل عظيم من خلال اضطلاعها بتنظيم هذه الانتخابات.

وظل إصلاح القطاع الأمني يمثل أولوية للحكومة الحالية منذ تنصيبها. وقد تحقق بعض التقدم في مجال الدفاع. وينظر البرلمان الوطني حالياً في مسودة قانون الأمن الوطني، وقانون الدفاع الوطني. وقد تمت الموافقة على قانون وزارة الدفاع الجديد والهيكل الأمني، وقانون الشرطة العسكرية، وقانون الخدمة العسكرية، والتعديلات المدخلة على قانون الخدمة العسكرية. وهناك مناقشات دائرة حول الهيكل الجديد للقوات المسلحة للتحرير الوطني في تيمور - ليشتي، وحول مفهوم التدريب ونظامه، والمفهوم الجديد للتوظيف.

وينظر البرلمان حالياً في مشروع قانون الأمن الوطني، الذي يوضح أدوار القوات المختلفة ومسؤولياتها. ومن المنتظر أن تؤدي العملية إلى إشراف مدني وإلى قوات دفاعية وأمنية تتمتع بالمهنية. وقد وافقت الأمم المتحدة والحكومة على آلية لنقل المسؤوليات بالتدريج إلى الشرطة الوطنية لتيمور - ليشتي. وحتى الآن، جرى تسليم ثلاث مقاطعات وإحدى وحدات أكاديمية الشرطة إلى سلطة الشرطة الوطنية.

ومن خلال الاستثمار في الموارد البشرية، وتوفير بنية تحتية ومعدات ورواتب أفضل لقواتنا الدفاعية والأمنية،

سوف نمكِّن هذه القوات من الاضطلاع بواجباتها في إطار دستورنا. وهذا الإصلاح عملية طويلة الأمد. ويقول بعض العلماء والخبراء أنه قد يستغرق جيلا، لكننا على ثقة بأننا نسير في الاتجاه الصحيح وبالسرعة الصحيحة.

وبغية تحقيق سلام واستقرار دائمين ومستدامين، نحتاج أيضا إلى الاستثمار في تنمية البلد. وكأمة تنعم بموارد طبيعية، خصصنا مواردنا لتمويل الميزانية الوطنية. وعائدات البترول والغاز هي مصدر دخلنا الرئيسي. فقد بلغ الدخل من البترول ٥ بلايين دولار في تموز/يوليه من هذا العام؛ وبلغ المردود السنوي ٤,١٧ في المائة.

وقبل مجرد بضعة أيام، في بيونس آيرس بالأرجنتين، أصبحت تيمور - ليشتي عضوا في اتحاد الغاز الدولي، بغية حماية مصالحنا على نحو أفضل. وفي العام المقبل، سوف ننشئ شركة نفط وطنية ونستثمر فيها بهدف وضع البنية التحتية الرئيسية المطلوبة لتطوير صناعتنا للبترول والغاز.

إن البيانات الاقتصادية للبنك الدولي تشير إلى أن معدل النمو الاقتصادي في تيمور - ليشتي كانت ١٢,٨ في المائة عام ٢٠٠٨. وهذا العام، نأمل أن نحقق نموا يبلغ ٨ إلى ٩ في المائة. والميزانية الوطنية لعام ٢٠١٠ ستجري مناقشتها في البرلمان الوطني الشهر المقبل. ولقد تم تحديد ما مجموعه سبعة مجالات وطنية ذات أولوية: الطرقات والمياه؛ والأمن الغذائي مع التركيز على الإنتاج؛ والموارد البشرية والتنمية؛ وتحقيق العدالة؛ والخدمات الاجتماعية ولامركزية إيصال الخدمات؛ والحكم الرشيد والسلامة العامة. ونحن نتوقع أن نحافظ على نمونا الاقتصادي. وسوف نستثمر في البنية التحتية الضرورية للتنمية. وسوف نخلق المزيد من الوظائف لشعبنا. وسوف نواصل الاستثمار في التعليم، والصحة والمساواة بين الجنسين.

ومن أجل تحسين تنفيذ الميزانية وكفاءة الخدمات العامة وإضفاء طابع الاحتراف عليها، أقر البرلمان كذلك اقتراحا قدمته الحكومة لإنشاء لجنة للخدمة المدنية تكون هيئة مستقلة. وأقر البرلمان أيضا اقتراحا من الحكومة لإنشاء لجنة وطنية لمكافحة الفساد بغية مكافحة ومنع الفساد في مؤسسات الدولة وفي مجتمعنا.

وبوجود جميع هذه الأنظمة والمؤسسات العاملة، يمكننا القول للعالم إننا كشعب نودع نهائيا الصراع ونستقبل التنمية بابتسامة وبقلب مفتوح.

وفي آب/أغسطس من هذا العام، السيد راموس هورتا، رئيس الجمهورية، أخذ المبادرة بتنظيم جولة تيمور - ليشتي. والحدث الدولي للدراجات قاد المشاركين إلى القرى والجبال والوديان في بلدنا. والآلاف من أبناء تيمور - ليشتي نزلوا إلى الطرقات بابتسامات حارة يرحبون بالمشاركين من دول عديدة ويصفقون لهم. وأعلن الرئيس هورتا بالفعل أنه في العام المقبل، سوف تنظم تيمور - ليشتي منافسة دولية لصيد السمك. ومن خلال هذه المبادرات، نأمل أن نظهر صورة جديدة وأفضل عن بلدنا: إن شعبنا مسالم ومحب. ونحن على استعداد لمشاطرة العالم جمال شعبنا وأرضنا.

وأود أن أشكر السيد اتول كاري، الممثل الخاص للأمين العام، على إسهاماته العظيمة والقيمة في إحلال السلام والاستقرار والديمقراطية في بلدنا. إن اجتماعاته الأسبوعية مع الرئيس راموس هورتا، ورئيس الوزراء زنانا غوسماو، ورئيس البرلمان فرناندو ''لاساما''، وزعيم المعارضة السيد ماري الكاتيري تحظى بتقدير عميق.

وأشكر نائبي الممثل الخاص فين رسكي - نلسن وتاكاهيسا كواكامي وجميع أفراد بعثة الأمم المتحدة في تيمور - ليشتي على دعمهم المتواصل. وكان لي شرف المشاركة مع الممثل الخاص ومع زملائه في منتدى التنسيق

الثلاثي الأطراف لبحث التحديات والتهديدات الأمنية في تيمور - ليشتي. لقد تعلمنا الكثير منه. ونعتقد، وأعتقد أنا شخصيا، أن المجتمع الدولي سيواصل الاعتماد على خبرته، وتجربته وذكائه. ونتمنى للسيد كاري ولأسرته مسيرة ناجحة مهما كانت المهام أو التحديات التي قد يصادفونها أو يواجهونها في المستقبل.

أخيرا، ومثلما ذكر الرئيس راموس هورتا عدة مرات، تيمور - ليشتي ستظل في حاجة إلى وجود الأمم المتحدة ودعمها حتى عام ٢٠١٢. ونود أن نغتنم هذه الفرصة لكيل المديح للبلدان والحكومات الأعضاء في المجلس على دعمهم للسلام والاستقرار والديمقراطية والشفافية وحكم القانون والمساواة بين الجنسين وحقوق الإنسان والعدالة والتنمية في تيمور - ليشتي.

السيد تاكاسو (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر السيد اتول كاري، الممثل الخاص للأمين العام، على إحاطته الإعلامية الهامة جدا بشأن التقدم المحرز في بناء دولة تيمور - ليشتي. وأرحب كذلك ترحيبا حارا بوجود دولة السيد هوزي لويس غوتيريس، نائب رئيس وزراء تيمور - ليشتي، وأشكره على بيانه القيم الذي أدلى به هذا الصباح.

بادئ ذي بدء، أتوجه بتهانئنا الصادقة إلى حكومة وشعب تيمور - ليشتي على الاحتفال في ٣٠ آب/أغسطس بالذكرى السنوية العاشرة للاستفتاء الشعبي. قد مرت فترات لم تكن الأفضل للبلد المستقل حديثا. وحصلت تحديات عديدة هائلة في أزمة ربيع عام ٢٠٠٦. بيد أن العزيمة القوية لتيمور - ليشتي وجهودها، بدعم من الأمم المتحدة والمجتمع الدولي، مكنت الدولة من إحراز تقدم صوب بلد مسالم ومستقل.

ونشعر بالتشجيع حيال الثبات في بناء الحكم الديمقراطي في تيمور - ليشتي. وجرى التدليل جيدا على هذا التقدم بانتخاب الزعماء المحليين ''السوكو'' في جميع أنحاء البلد. ووفقا لتقريرنا، حاز المقترعون الذين يقفون صابرين لممارسة حقهم في الاقتراع واختيار زعمائهم المحليين إعجاب مراقبي الانتخابات اليابانيين. هذه هي الديمقراطية الحية. ونأمل أن تواصل الثقافة الديمقراطية تجذرها ليس على الصعيد الوطني فحسب، وإنما أيضا على صعيد البلديات. والدعم القيّم الذي توفره بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور - ليشتي يحظى بتقدير كبير.

إنها ديمقراطية سليمة حيث يعمد الزعماء السياسيون إلى تبادل الآراء وإلى سوق حججهم بانفتاح في البرلمان. ونحن نقدر وندعم جهود الممثل الخاص للأمين العام ونائبيه، وهم يحترمون سيادة تيمور - ليشتي، للإبقاء على الاتصال قائما مع الزعماء السياسيين، ونحثهم على حل المسائل عن طريق العملية الديمقراطية.

إن الحالة الأمنية تتجه نحو المزيد من الاستقرار، بمساعدة الجهود الدؤوبة لبعثة الأمم المتحدة. فالبعثة تمارس إنفاذ القانون على أساس مؤقت وتساعد في إعادة بناء قوة الشرطة الوطنية لتيمور - ليشتي. وتسعدنا بشكل خاص عدة تطورات إيجابية، من قبيل إغلاق جميع مخيمات المشردين داخليا بدون حوادث كبيرة، واتخاذ الإجراءات القضائية في حق المتهمين بالهجوم عام ٢٠٠٨ على الرئيس ورئيس الوزراء، وإعادة إدماج ما يسمى بـ ''الملتمسين''. ونوافق الأمين العام على تفاؤله الحذر في تقريره (S/2009/504).

إن الحالة الأمنية المستقرة تحققت بفعل وجود بعثة الأمم المتحدة منذ إنشائها في آب/أغسطس ٢٠٠٦. وتعمل البعثة على إنفاذ القانون بصورة مؤقتة وتساعد على إعادة بناء الشرطة الوطنية لتيمور - ليشتي. ويسرنا أن الشرطة الوطنية أخذت تتحمل من جديد مسؤولياتها مؤخرا في ثلاثة أقضية. وتسرنا أكاديمية الشرطة التي جاءت نتيجة هذه

الجهود. واليابان تؤيد النهج الذي مفاده أن استئناف الشرطة الوطنية لتحمل مسؤولياتها ينبغي أن يرتكز ليس على إطار زمني مصطنع، بل على ما إذا كانت الشرطة تفي بالمعايير الموضوعة. وبناء على هذا النهج، نود أن نرى مزيدا من التقدم في أقضية أخرى. ومن المهم التشديد على الفصل الواضح بين دور الشرطة الدولية وقوة الدفاع، أي القوات المسلحة التيمورية، على النحو الذي يبرزه القرار ١٨٦٧ (٢٠٠٩).

ونقدر بالتأكيد الدور الضروري الذي قامت به القوات المسلحة التيمورية في عملية تحقيق الاستقلال. غير أنه يجب على تيمور - ليشتي، في إطار تحقيق دولة ديمقراطية مستقرة ومزدهرة، أن تتعامل مع التحدي المتمثل في تحديد الدور الجديد الذي تؤديه القوات المسلحة للبلاد في أوقات السلم، والمحافظة على الإشراف المدني الفعال. ومن تجاربنا بعد الحرب العالمية الثانية، لدينا في اليابان اقتناع بأهمية السيطرة المدنية على قوات الدفاع باعتبارها ركيزة أساسية لاستقرار الدول ورفاهيتها. ونقدر الإسهام الإيجابي الذي يقدمه نائب الممثل الخاص للأمين العام المعني بدعم قطاع الأمن وسيادة القانون لمناقشة ثلاثة مشاريع قوانين متعلقة بالأمن في البرلمان.

ونرى أن دعم الأمم المتحدة لتيمور - ليشتي قد بدأ يؤتي ثماره. فتيمور - ليشتي آخذة في الخروج من مرحلة الطوارئ والدخول في فترة انتقالية على الطريق إلى تحقيق الاستقرار الذاتي الاستدامة، وسيادة القانون، وإقامة نظام فعال للعدالة، والتنمية الاجتماعية والاقتصادية. ويتمتع البلد بنمو اقتصادي جيد. وقد يصبح من الممكن قريبا جدا استعراض تشكيل البعثة حتى تتماشى بشكل أوثق مع احتياجات البلد الراهنة.

وبطبيعة الحال، ما زالت بعض العناصر تقتضي الرصد بعناية، ويجب أن نلزم جانب الحكمة لكي نتجنب الإجراءات المتعجلة التي قد تقوض النجاح الذي حققناه حتى الآن. ولذلك نتطلع إلى بعثة التقييم التقني التي ستضع توصيات بغرض إدراجها في التقرير القادم للأمين العام. وسيكون من المفيد أن يشمل ذلك التقرير استعراضا لدور البعثة من منظور السلام في الأجلين من المتوسط إلى البعيد وبناء الدولة.

وأخيرا، أود أن أعرب عن تقديري لمساهمات السيد كهاري الشخصية ولما حققه هو وفريقه في البعثة منذ عام ٢٠٠٦. ونأسف كثيرا لأن السيد كهاري سيترك البعثة قريبا ونرجو له التوفيق في مساعيه المقبلة. ولدينا اقتناع بأن البعثة ستظل تبذل قصارى وسعها لدعم تيمور - ليشتي في جهودها الرامية لبناء الدولة، استنادا إلى المسار الذي مهده السيد كهاري. ولن تدخر اليابان جهدا، بوصفها من المؤيدين الأقوياء وجارة طيبة لتيمور - ليشتي، في مد يد العون لإنجاح عملية بناء دولتها.

السيد بارهام (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبدأ بتوجيه الشكر للسيد كهاري، الممثل الخاص للأمين العام في تيمور - ليشتي على إحاطته الإعلامية. وأفهم أن هذه ستكون آخر مرة يحضر فيها قبل مغادرته في كانون الأول/ديسمبر، وأود كثيرا لذلك أن أشكره على جميع الجهود التي بذلها خلال فترة عمله ممثلا خاصا بل وقبل ذلك. وأود أيضا أن أرحب بنائب رئيس الوزراء غوتيريس في قاعة المجلس وأن أثني على جهوده وجهود حكومته لتقديم الدعم المستدام والتنمية لتيمور - ليشتي.

وكما يشير تقرير الأمين العام (S/2009/504)، ثمة بوادر طيبة على استمرار التقدم خلال الفترة المشمولة بالإبلاغ. وبصفة خاصة، كان النجاح في إجراء الانتخابات

المحلية في ٩ تشرين الأول/أكتوبر دليلا على الاستقرار والأمن النسبيين اللذين تتمتع بهما تيمور - ليشتي اليوم، وعلى قدرة الهياكل السياسية على الانخراط في العملية الديمقراطية على نحو من الالتزام ولكنه التزام سلمي. ونرحب أيضا بالتقدم المشار إليه في تقرير الأمين العام فيما يتعلق بالنقاط المرجعية متوسطة الأجل لتيمور - ليشتي. ومن دواعي سرورنا بصفة خاصة أن نشهد النجاح في استئناف الشرطة المحلية للقيام بمسؤوليات الشرطة في ثلاثة أقاليم منفصلة. ومن المشجع بصفة خاصة الإشارة إلى عدم حدوث زيادة في الجرائم أو اضطرابات في أعقاب نقل المسؤولية على هذا النحو. ونتطلع إلى استمرار نقل مسؤوليات أعمال الشرطة إلى سلطات تيمور - ليشتي في المناطق المتبقية.

وفي التقدم المحرز في هذا المجال شهادة لجهود عنصر الشرطة في بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور - ليشتي الرامية إلى مساعدة القدرة الوطنية في مجال القيام بأعمال الشرطة. وأود أن أعرب عن امتناننا لهم ولحكومات أستراليا ونيوزيلندا لعملهم القيم والمستمر في هذا المجال. وفيما يتعلق بإصلاح القطاع الأمني بشكل أوسع نطاقا، نتفق مع النتيجة التي يخلص إليها الأمين العام في تقريره من أن الأمر يستلزم مزيدا من الوضوح بشأن دور القوات المسلحة الوطنية ومسؤولياتها. فغياب هذا الوضوح خليق بأن يعوق عملية إصلاح القطاع الأمني بصفة عامة. ويشجعنا أيضا التقدم المحرز في مجالات المعايير الثلاثة الأخرى: العدالة وسيادة القانون، والحكم الديمقراطي، والجهود المتضافرة الجاري بذلها في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وفي كل هذا دليل على قدرة تيمور - ليشتي المتزايدة في هذه المجالات.

وبالرغم من التقدم المبلغ عنه في عدد من المجالات، أود أن أغتنم هذه الفرصة لأؤكد أهمية عمل المزيد، وفي وقت أسرع، للتصدي لمسألة الإفلات من العقاب بالنسبة لمن يتبين تورطهم في جرائم الحرب والجرائم ضد الإنسانية والإبادة الجماعية. وننوه بالعمل القيم الجاري عمله من جانب فريق البعثة للتحقيق في الجرائم الخطيرة، ولكن التركيز يجب أن يكون الآن على متابعة هذا العمل بمزيد من القوة ومعالجة القضايا التي تنتظر البت فيها بمزيد من السرعة. كما أن القلق ما زال يساورنا إزاء ما تجيء به التقارير عن ارتكاب قوات الأمن الوطنية في تيمور - ليشتي لانتهاكات حقوق الإنسان. ونحث على اتخاذ جميع الخطوات الممكنة للتحقيق في هذه الادعاءات ومحاسبة المسؤولين عنها. ذلك أن حماية حقوق الإنسان وإنشاء آليات قوية للمحاسبة هما في المقام الأول من الأهمية لتنمية الديمقراطية المستدامة في تيمور - ليشتي.

ويؤكد تقرير الأمين العام أن بعثة للتقييم التقني ستزور تيمور - ليشتي لتلقي نظرة على خيارات إعادة تشكيل البعثة في المدى المتوسط. وسيتيح هذا فرصة هامة للتفكير في أفضل طريقة يمكن بها أن توفق البعثة بين الموارد والمهام المعلقة، ونتطلع إلى الاستماع إلى مقترحات الأمين العام بناء على تلك التوصيات. وندرك أن أي تعديلات في عنصر الشرطة بالبعثة ينبغي أن تحدث على أساس تدريجي خطوة بخطوة، ولكن من المهم أيضا أن يتطور هيكل البعثة وحجمها ليتجلى فيهما التقدم المحرز على أرض الواقع، بما فيه التحسينات الطيبة التي طرأت على الحالة الأمنية بصفة عامة.

وينبغي أن يظل هدفنا هو تمكين تيمور - ليشتي من الوقوف على قدميها في مواجهة التحديات التي تنتظرها. وسيتطلب تحقيق هذا الهدف استمرار مشاركة المجتمع الدولي ودعمه، بما فيه البعثة. ولكن بالنظر إلى هدفنا الشامل، من الحق أيضا أن يزداد تركيز جهودنا على النقل التدريجي للمسؤوليات إلى سلطات تيمور - ليشتي.

السيد أوربينا (كوستاريكا) (تكلم بالإسبانية): أود أن أشكر الممثل الخاص للأمين العام، السيد أتول كهاري، على بيانه، وأن أعرب عن تقديري له لجهوده القيمة في دعم شعب تيمور - ليشتي. وأود أيضا أن أعرب عن امتناني لنائب رئيس الوزراء غوتيريس لانضمامه إلينا في مناقشة هذا الصباح.

تدل دراسة العقد الماضي من تاريخ تيمور - ليشتي على تحقق إنجازات قوية فيما يتعلق ببناء الدولة وتحقيق السلام. فمؤسسات البلد الأمنية يجري تعزيزها، كما يتبين من تولي قوة الشرطة الوطنية لوظائف الأمن. والعملية الديمقراطية تحرز تقدما، حيث أعقبت الانتخابات الرئاسية في عام ٢٠٠٧ الانتخابات المحلية التي أجريت مؤخرا. ونقدر بصفة خاصة المساعي المبذولة في هذا البلد لتعزيز التنمية الاجتماعية الاقتصادية وتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية المرتبطة بالتعليم الابتدائي والصحة. وشيئا فشيئا يجري تحقيق الاستدامة في تيمور - ليشتي.

وعلى الرغم من إحراز بعض التقدم، ما زال يوجد باعثان كبيران على القلق: بطء معدل العمل في تعزيز سيادة القانون، وإعداد جيش لا نرى له أي غرض واضح، كما أشرنا في المناقشات السابقة. أما فيما يتعلق بسيادة القانون، فثمة حدثان على وجه التحديد نجدهما يدفعان إلى القلق: استمرار النقد الموجه إلى النظام القضائي، الأمر الذي يقوض مشروعية المؤسسات الديمقراطية، والحادث الذي تم فيه تسليم أحد الفارّين إلى السلطات الإندونيسية، في تجاهل لجميع الإجراءات القانونية المستقرة. ويرى وفدي أن القرارات التي اتخذها الأجهزة السياسية بعد هذا الحادث لا تبرهن على صحة الأفعال التي تقوض سلامة القانون. ومن ثم بالإضافة إلى تطوير المؤسسات، لا بد من تنمية ثقافة الديمقراطية وسيادة القانون.

ونرى أيضا أن من المهم النظر في دور الجيش في سياق إصلاح القطاع الأمني. لقد تفضل الرئيس راموس هورتا بأن أوضح لنا الظروف التي تبرر إنشاء جهاز عسكري، وعرض أفكاره الشخصية في هذا الصدد. وفي هذا السياق، نحث السلطات التيمورية على تحديد مهام واضحة لجيش له استخدام دفاعي محدود. ولذلك يجب أن تتجاوز مهامه مجرد الأنشطة العسكرية. لا بد من أن يصبح عنصرا للتغيير ويضطلع بدور هيكلي في عملية بناء الدولة. ودوريات الحدود ومراقبة الاتجار المتزايد بالبشر، الذي أصبحت تيمور - ليشتي معبرا له، ودعم المجتمعات المحلية وتشييد البنية الاجتماعية والاستجابة للكوارث الطبيعية هي بعض من المهام التي يمكن أن يعوض بها جيش صغير المجتمع عن التضحيات التي يقدمها في ظل موارد هزيلة جدا.

إن التجربة الناجحة لتيمور - ليشتي تنطوي على دروس مهمة للأمم المتحدة فيما يتعلق بالدور الذي يمكن وينبغي أن تضطلع به المنظمة في مسائل السلام وبناء الدولة. أولا، يبين عمل الأمم المتحدة في تيمور - ليشتي أهمية البدء المبكر لعمليات حفظ السلام ومهام بناء السلام وتعزيز الصلة بين هذين النشاطين بشكل متكامل.

ومن المهم أيضا التشديد على أهمية تعاون الأمم المتحدة في مرحلة ما بعد الصراع في بناء وتعزيز المجتمعات المحلية. وذلك ما فعلته بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور - ليشتي فيما يتعلق بالأمن والعدالة ومؤسسات الحكم في تيمور - ليشتي، والمساعدة على ضمان سلام مستدام وخروج ناجح في نهاية المطاف لبعثة الأمم المتحدة بتوطيد المؤسسات المحلية.

ولا يمكنني عدم الإشارة إلى أن حالة تيمور - ليشتي تبين أهمية إقامة علاقة قوية دينامية وتكافلية بين المجتمع الدولي وقيادة العناصر الفاعلة المحلية. لقد اتسمت عملية بناء

السلام في تيمور - ليشتي بترابط وثيق بين الأمم المتحدة وبلدان المنطقة. إن ملكية وقيادة شعب تيمور - ليشتي جعلت من الممكن الاستفادة بشكل استراتيجي من مساعدة المجتمع الدولي والاضطلاع بطريقة مسؤولة وحاسمة بتحدي بناء بلده. وينبغي أن يستوعب مجلس الأمن والمنظمة الدروس المستفادة في تيمور - ليشتي ويستفيدا منها.

السيد كافاندو (بوركينا فاسو) (تكلم بالفرنسية): نحن ممتنون لوفد فييت نام على تنظيم هذه المناقشة بشأن تقرير الأمين العام (S/2009/504) عن بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور - ليشتي. كما نود أن نشكر السيد اتول كهاري، الممثل الخاص للأمين العام، على عرضه. ونقدّر أيضا مساهمة السيد خوسيه لوس غوتيريس، نائب رئيس وزراء تيمور - ليشتي.

مما يدعو إلى الارتياح أن نلاحظ أن حكومة وشعب تيمور - ليشتي، بدعم البعثة ومنظومة الأمم المتحدة، يواصلان بإصرار بناء دولة مستقرة وديمقراطية ومزدهرة. وقد بين مناخ الهدوء الذي ساد الاحتفال بالذكرى العاشرة للاستطلاع الشعبي ذلك بجلاء. ولا بد من أن نلاحظ أن التقدم المحرز في تعزيز آليات الديمقراطية والإطار التشريعي والمؤسسي للحكم الديمقراطي ساهم كثيرا في ذلك.

وفي الواقع، إن روح الحوار والزخم الوطني الناجم عن مبادرات الرئيس راموس هورتا ورئيس الوزراء جوسامو بشأن إدارة قضايا محل اهتمام وطني - المبادرات التي أيدتها المعارضة السياسية أثناء النظر في مشاريع قوانين في البرلمان - تستحق الإشادة وتبين تصميم الأطراف الفاعلة السياسية على وضع المصالح الوطنية قبل الاعتبارات الحزبية الضيقة. ونأمل أن يستمر الزخم الذي نشأ لصالح زيادة تعزيز المصالحة الوطنية. ويتوجب على الناس الانخراط في هذه العملية، لأنهم هم في نهاية المطاف الذين سيتحملون مسؤولية بناء دولة من اختيارهم.

ونرحب بالسياسة الصارمة التي أسفرت عن فرز واعتماد ضباط الشرطة الوطنية، التي تمثل ضمانا لمصداقية المؤسسة، وستحسن، بالطبع، مناخ الثقة بين الحكومة وشعبها. كما نرحب بحقيقة أن المسؤولية عن صون القانون والنظام تولتها الآن الشرطة الوطنية، وفي هذا الصدد، نتفق مع الممثل الخاص للأمين العام بشأن الحاجة إلى الامتثال إلى المعايير الأربعة المحددة في الفقرة ٩ من التقرير وإلى التحديد الواضح للسلطة المناطة بكل قوة من القوات العاملة في القطاع الأمني.

ومن هذا المنطلق، نرحب بتعزيز الإطار التشريعي والتنظيمي الذي يحكم الشرطة، بما في ذلك سن القانون الأساسي الجديد. غير أن تحديد إجراءات تنفيذ الشرطة الوطنية وشرطة الأمم المتحدة للتشريع الجديد ضروري إذا أردنا تحقيق النتائج المرجوة. وفي نفس الوقت، لا بد من تنفيذ كل المبادرات لتعزيز القطاع الأمني. لكن، تلك الأهداف لن تتحقق إلا إذا تم تناول مختلف المبادرات بطريقة واقعية ومتسقة ولقيت الدعم المالي الملائم.

ورغم الأنشطة الكثيرة التي تقوم بها البعثة في قطاعات كثيرة، فإن تعزيز وحماية حقوق الإنسان يستحقان دعما أكبر، بما في ذلك مكافحة الإفلات من العقاب، وتنفيذ الأحكام وتعويض الضحايا وأسرهم. وفيما يتعلق بالتحقيقات الجارية، من المهم بذل كل جهد لإزالة العقبات التي لا تزال تعوقها. وعلى الصعيد القضائي، أدى اعتماد النصوص القانونية ذات الصلة، بما في ذلك القانون الجنائي الجديد والتشريع الخاص بالعنف الأسري، إلى تحقيق تقدم كبير. والمطلوب الآن تنفيذها بالكامل. ونأمل أن تسفر المشاورات الجارية بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي والبعثة

بشأن تقييم احتياجات النظام القضائي عن وضع خطة استراتيجية ومشروع قانون بشأن آليات العدالة التقليدية.

ويشمل السعي من أجل السلام والاستقرار أيضا التنمية الاجتماعية الاقتصادية المستدامة التي تعود بالفائدة على الناس، ولا سيما الأكثر ضعفا. ولهذا السبب من الضروري كفالة قيام الحكومة، بخلاف السياسات ذات الصلة التي دشنتها، بإدراج الأهداف الإنمائية للألفية في برامجها للتنمية بغية تقليل الفقر وتحسين مستويات المعيشة. وإن الزخم باتجاه إدماج الاحتياجات الخاصة بكل من نوع الجنس والسن ضمن الاحتياجات الأساسية للسكان يستحق الإشادة وينبغي أن يتواصل. وتتطلب التنمية الاجتماعية الاقتصادية أيضا توفير الوظائف للشباب، ومنهم أولئك الذين يعيشون في المناطق الريفية. ونحث الشركاء والقطاع الخاص على مواصلة مساعدة الحكومة على إنجاز برامجها للبنى التحتية وتنمية الموارد الريفية والبشرية. كما أن تحسين الإنتاج الزراعي، خاصة من خلال تحديث الزراعة، يمكن أن يكون في الأجل الطويل واحدا من الركائز الراسخة للاقتصاد ويوفر فرصا حقيقية للاستثمار.

ومن بين القضايا التي لا يزال يتعين تناولها حالة الأشخاص المشردين داخليا والأسر التي تعيش في ملاجيء انتقالية، والذين يحتاجون إلى إعادة الإدماج وإعادة التأهيل. وأخيرا، نحن مشغولو البال إزاء تكرار الكوارث الطبيعية، التي تمثل عقبات حقيقية أمام التنمية المستدامة. ولذلك، نحث شركاء تيمور - ليشتي والمجتمع الدولي برمته على مواصلة مشاركتهم إلى جانب الحكومة التيمورية.

ومما لا شك فيه أن تقدما هاما قد أُحرِزَ في تيمور - ليشتي. ولكن، لا بد من بذل مزيد من الجهود لتعزيز تلك الإنجازات ودعم العملية الجارية في البلد.

وفي الختام، يجب أن نشيد بالسيد أتول كهاري. وبينما يستعد لترك مسؤولياته كرئيس لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور - ليشتي، يود وفد بلدي أن يثني عليه، متمنيا له كل التوفيق في المستقبل. كما نود أن نشيد بجميع موظفي البعثة، وبوكالات الأمم المتحدة، عموماً، لإصرارهم على مساعدة الشعب التيموري في سعيه إلى السلام والاستقرار والتنمية. ونرحب أيضا بالإسهامات القيِمَة التي قدمتها البلدان المجاورة في إطار التعاون الإقليمي.

السيد زهانغ ييسوي (الصين) (تكلم بالصينية): يرحب الوفد الصيني بحضور نائب رئيس الوزراء غوتيريس في هذه الجلسة، ونشكره على بيانه. كما نشكر الممثل الخاص للأمين العام، السيد كهاري، على عرضه الشامل.

لقد لاحظنا بارتياح أن الحالة في تيمور - ليشتي ظلت هادئة ومستقرة بوجه عام، منذ بداية هذه السنة تحت قيادة الرئيس راموس - هورتا وحكومته. فالحوار السياسي بين مختلف الفصائل قد ازداد عمقا، وكفالة الاستقرار الاجتماعي أصبحت مجالا هاما لتوافق الآراء فيما بين قادة الفصائل. وسُجِّلَ انخفاض في مختلف أنواع الجريمة، وتحققت نتائج إيجابية في تناول المسائل المتعلقة بالأشخاص المشردين داخليا. وبمساعدة بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور - ليشتي، بدأت الشرطة الوطنية لتيمور - ليشتي، بتولي المسؤولية تدريجيا عن الحفاظ على القانون والنظام.

ويَكْمُن مفتاح الاستجابة على نحو فعال للمشاكل المختلفة التي تواجه البلد في الإجراءات التي تتخذها جميع الفصائل - لا سيما، الحكومة والجبهة الثورية لتيمور الشرقية المستقلة - اللتان يجب عليهما أن تضعا خلافاتهما السابقة جانبا وأن تعملا بتعاون كامل. ونقدر الجهود التي بذلها رئيس الوزراء غوسماو والممثل الخاص كهاري لتعزيز الحوار بين الفصائل. ونناشد الفصائل أن تضع مصالح البلد وشعبه

فوق كل اعتبار، وتغتنم الفرصة الحالية لاستعادة السلام وتحقيق التنمية من أجل قيادة الشعب وتركيز جهوده على بناء الدولة.

وسيتطلب إحلال السلام والأمن الدائمين في البلد بذل جهود فعالة لتطوير الاقتصاد وتحسين الأحوال المعيشية للسكان. وقد لاحظنا أن الحالة لا تزال هشة، على الرغم من الزخم الناجم عن النمو الاقتصادي المؤات. ويمكن لمشاكل مثل الفقر وارتفاع معدل البطالة أن تؤثر بصورة سلبية على استقرار البلد وتنميته.

وعلى ضوء هذه الخلفية، فإننا ندعم جهود حكومة تيمور - ليشتي التي، تحرص وهي تواصل تعزيز الاستقرار الاجتماعي، على إيلاء الأولوية لبناء المرافق الأساسية وقدرات الموارد البشرية، من خلال التركيز على تحسين الاقتصاد وزيادة فرص العمل، بغية إزالة العوامل التي تسهم في زعزعة استقرار المجتمع. وينبغي أن يستمر المجتمع الدولي أيضا في تقديم جميع أنواع المساعدة للتعجيل بوتيرة عملية بناء الدولة في تيمور - ليشتي.

وفيما يتعلق بولاية بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور - ليشتي وتشكيلها، لا حظنا أن الأمين العام والممثل الخاص كهاري يعتقدان أنه ينبغي لنا أن نُبْقي على التشكيلة الحالية للبعثة، في الوقت الراهن، وأنه ينبغي أن تمضي إعادة هيكلة موظفيها وتشكيلتها بصورة تدريجية. ونحن نؤيد هذا الاقتراح. وفي الوقت ذاته، نعتقد أيضا أنه، لكفالة الأمن العام في تيمور - ليشتي، وعلى ضوء الواقع، ينبغي للأمم المتحدة أن تركز على بناء قدرة قطاع الشرطة على إنفاذ القانون بصورة مستقلة، وأن تُولِي الأولوية لتدريب الشرطة ونقل مسؤوليات مهام الشرطة. واحتراماً لآراء حكومة تيمور - ليشتي، نأمل أن يكون بمقدور البعثة في آخر المطاف الانسحاب من البلد على نحو سلس. وسيكون ذلك نموذجا جيدا لإعداد عمليات أخرى لحفظ السلام وتنفيذ استراتيجيات الخروج.

والصين وتيمور - ليشتي عضوان في الأسرة الكبيرة لآسيا ومنطقة المحيط الهادئ ولذلك، فإننا نتابع عن كثب، التطورات في البلد وندعم السلام والاستقرار والتنمية هناك. وخلال اجتماع عَقَده مؤخرا وين جياباو رئيس الوزراء في مجلس الدولة في الصين، مع رئيس الوزراء زنانا غوسماو، أعلن أن الصين ستقدم لتيمور - ليشتي مساعدة مجانية مقدارها ٣٠ مليون يوان. ونحن على استعداد للاستمرار في مساعدة البلد قدر استطاعتنا.

وأخيرا، أغتنم هذه الفرصة أيضا لأشكر السيد كهاري على إسهامه الممتاز في صون السلام والاستقرار في البلد خلال فترة ولايته، متمنين له كل التوفيق في المستقبل.

السيد قرمان (تركيا) (تكلم بالإنكليزية): في البداية، أود أن أرحب بنائب رئيس وزراء تيمور - ليشتي، دولة السيد خوسيه لويس غوتيريس، وأشكره على بيانه. ونتشرف بحضوره بين ظهرانينا اليوم.

كما أود أن أشكر الأمين العام على تقريره (S/2009/504)، والمبعوث الخاص للأمين العام، السيد أتول كهاري، ليس على عرضه اليوم فحسب، بل أيضا على جهوده الحثيثة لمساعدة تيمور - ليشتي. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأثني على السيد كهاري على إسهامه الممتاز بصفته رئيس بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور - ليشتي، متمنيا له كل التوفيق في مساعيه المقبلة.

إن الفضل في احتفال البلد، في ٣٠ آب/أغسطس، بالذكرى السنوية العاشرة للاستفتاء الشعبي الذي أدى إلى استقلاله، لا يعود لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور - ليشتي فحسب، بل أيضا، وبطبيعة الحال، لقدرة وإصرار الشعب التيموري وحكومته. ونشيد بالحكومة على

تنظيمها لهذا الاحتفال السلمي بعد مضي ثلاثة أعوام فحسب على أزمة عام ٢٠٠٦، وعام ونصف العام على الهجومين المروعين اللذين استهدفا الرئيس ورئيس الوزراء. وقد مَكَّنت تلك العملية الهامة لتثبيت الاستقرار أبناء تيمور - ليشتي من تناول المسائل الأساسية مثل مواصلة تعزيز مؤسسات الدولة والحوكمة الديمقراطية، فضلا عن اعتماد تشريعات هامة لمكافحة الفساد.

ونرحب بإجراء الانتخابات المحلية في ٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٩، بنجاح وبدون وقوع حوادث ذات بال، مما يدل على التزام أبناء تيمور - ليشتي بالديمقراطية، واحترام الأحزاب السياسية للمبادئ والعمليات الديمقراطية.

كما يسرنا أن نرى أن الحالة الأمنية في تيمور - ليشتي تتحسن باطراد منذ شباط/فبراير من العام الماضي، مع إحراز تقدم كبير في معالجة مسألة الأشخاص المشردين داخليا. ويسرنا كثيرا الإغلاق الرسمي لجميع مخيمات الأشخاص المشردين داخليا البالغ عددها ٦٥ مخيما في ديلي وبيكو، في نهاية آب/أغسطس. ونأمل أن تظل عملية نقل المسؤوليات عن مهام الشرطة من بعثة الأمم المتحدة إلى الشرطة الوطنية لتيمور - ليشتي سلسة مثلما كانت حتى الآن. وفي ذلك الصدد، يسرنا أن استئناف الشرطة الوطنية لتيمور - ليشتي الاضطلاع بالمسؤوليات الأساسية عن مهام الشرطة في ثلاث مقاطعات وفي مركز تدريب الشرطة لم يؤد إلى ازدياد الأنشطة الإجرامية.

ولا نزال ندعم النهج التدريجي للأمين العام بشأن هذه المسألة، ونرحب بمواصلة إحراز تقدم في برنامج التسجيل والفرز ومنح الشهادات لأفراد الشرطة الوطنية لتيمور - ليشتي وفقا للترتيبات المتعلقة بالشرطة. ومن الأهمية بمكان إحراز المزيد من التقدم لتحسين إصلاح قطاع الأمن، والأمن الداخلي، والدفاع الوطني، فضلا عن اعتماد استراتيجية أمنية وطنية. وتحسين قطاع العدل ومؤسساته يكتسي أهمية مماثلة.

على الرغم من هذه الإنجازات الكبيرة، فإن المسائل الرئيسية التي أسهمت في نشوب أزمة ٢٠٠٦، كما ورد في تقرير الأمين العام - مثل الفقر والبطالة وعدم وجود نظام فعال للأراضي والممتلكات وضعف النظام القضائي - ما زالت تشكل تحديات كبيرة، وينبغي أن تعالج بشكل شامل من أجل ترسيخ الاستقرار في تيمور - ليشتي.

في ضوء التقدم الذي تحقق حتى الآن، نحن واثقون من أن تيمور - ليشتي ستتغلب على كل هذه التحديات في نهاية المطاف. ومع ذلك، فإن هذا يتطلب استمرار الحوار الوطني والوحدة الوطنية. ولذلك ننضم إلى الأمين العام في تشجيع البرلمان والحكومة على مواصلة الجهود الرامية إلى إجراء مشاورات واسعة النطاق. ونعتقد أيضا أن تيمور - ليشتي تحتاج إلى دعم مستمر من المجتمع الدولي في سعيها لتحقيق السلام والاستقرار والازدهار. ومن ثم، نتفق مع توصية الأمين العام بأنه ينبغي الإبقاء على القوام والتشكيل الحاليين لبعثة الأمم المتحدة. وستكتسي توصيات بعثة التقييم الفني التي من المتوقع أن تزور تيمور - ليشتي في كانون الثاني/يناير من العام المقبل أهمية كبيرة بالنسبة لتقييم التعديلات المحتملة في ولاية البعثة وقوامها.

أود أن أختتم بتوجيه التحية مرة أخرى إلى من يملكون عملية التطبيع، وأعني الشعب التيموري وحكومته، متمنيا لهما دوام التوفيق والنجاح.

السيد روغوندا (أوغندا) (تكلم بالإنكليزية): نشارك أعضاء المجلس الآخرين في الترحيب بنائب رئيس وزراء تيمور - ليشتي، دولة السيد خوسيه لويس غوتيريس. ونشكره على بيانه. كما نشكر السيد أتول كهاري، الممثل الخاص للأمين العام، على إحاطته الإعلامية.

إن تقرير الأمين العام (S/2009/504)، والبيان الذي استمعنا إليه للتو من نائب رئيس الوزراء يبينان التقدم الايجابي المحرز في تيمور – ليشتي. ومع ذلك، من الواضح أنه، على الرغم من التقدم، هناك حاجة إلى الاستمرار في التركيز على المجالات الاستراتيجية الرئيسية.

ويسرنا أن نلاحظ أن عملية إصلاح القطاع الأمني في تيمور – ليشتي تتقدم بشكل جيد، وخصوصا مع بدء عملية النقل التدريجي لمسؤوليات الشرطة إلى الشرطة التيمورية. وما زلنا نأمل في إحراز مزيد من التقدم لتيسير إنجاز عملية نقل المسؤوليات، وفقا للمعايير المتفق عليها. وينبغي بذل كل جهد ممكن لدعم الشرطة التيمورية في تحقيق المعايير الأساسية، ولا سيما من حيث الاحتياجات التشغيلية واللوجستية.

نلاحظ أيضا أنه على الرغم من استمرار الجهود الرامية إلى تعزيز تطوير الجيش التيموري، لم يحرز قدر كبير من التقدم. لذلك، نشارك الأمين العام ملاحظته أن إيجاد دور مفيد للجيش التيموري في وقت السلم وتحديد علاقته بالشرطة التيمورية وتوضيحها، وإنشاء آليات للمساءلة تبقى هي التحديات الرئيسية للحكومة.

هذه مسائل يتعين حلها من أجل ضمان تحقيق الاستقرار الطويل الأمد في البلد.

إن النزوح الداخلي هو مصدر قلق واهتمام بالنسبة لأوغندا. ويسعدنا أن نلاحظ أن تحسن الحالة الأمنية قد أسهم في التقدم المحرز في معالجة حالة المشردين داخليا، ولا سيما في ديلي وبوكاو. ومع ذلك، لا بد من معالجة المسائل التي يمكن أن تزعزع استمرار الانتعاش، مثل المسائل المتعلقة بظروف السكن والأراضي والممتلكات.

أما بخصوص إقامة العدل، فنلاحظ التداعيات المحتملة لإطلاق سراح مارتينوس بيري. وطرح اقتراح بسحب الثقة من الحكومة يبين مدى الحساسية السياسية التي تشعر بها قطاعات من الشعب التيموري إزاء هذه المسألة. ومن الأهمية بمكان أن تبذل جهود مدروسة لضمان عدم التغاضي عن الإفلات من العقاب.

ومن المهم أن تتحمل حكومة تيمور – ليشتي المسؤولية الرئيسية عن تحقيق الانتعاش الاقتصادي والأمن والتنمية في البلد بدعم من المجتمع الدولي. وينبغي للمجتمع الدولي دعم تنمية المؤسسات الوطنية وتيسيرها، بغية ضمان وجود القدرة المحلية على أداء دور قيادي في جميع جوانب التنمية الوطنية. ذلك هو مفتاح التنمية الوطنية المستدامة للبلد. لذلك، نرحب بتزايد قيادة الشعب التيموري لعملية التنمية الوطنية وملكيته لها.

وختاما، نشيد بالممثل الخاص للأمين العام، السيد كهاري، وجميع موظفي بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور – ليشتي على جهودهم في تنفيذ ولاية البعثة.

وبما أن هذه هي المرة الأخيرة التي يخاطب فيها السيد أتول كاري المجلس بصفته رئيسا للبعثة، تود أوغندا أن تشيد به إشادة خاصة لتفانيه والتزامه في تقديم الدعم لشعب تيمور – ليشتي. لقد قدم السيد كهاري إسهاما هاما، ونتمنى له كل التوفيق في مساعيه في المستقبل.

السيد دولغوف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): نحن أيضا نود أن نعرب عن الامتنان للسيد أتول كهاري، الممثل الخاص للأمين العام في تيمور – ليشتي، على عرضه لتقرير الأمين العام عن بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور – ليشتي (S/2009/504)، وعلى تحليله للحالة في البلد. كما نود أن نشكر السيد خوسيه لويس غوتيريس، نائب رئيس وزراء تيمور – ليشتي، على بيانه الشامل.

هذا العام، احتفل شعب تيمور – ليشتي بالذكرى السنوية العاشرة للاستفتاء الشعبي في حالة من الاستقرار

والأمن. ونحن نهنئ شعب تيمور- ليشتي وقادتها على هذا الحدث الجديد بالتنويه. وأثناء عملية بناء الدولة، واجهت ديلي تحديات وأزمات خطيرة، ولكن بالدعم الفعال من الأمم المتحدة والمجتمع الدولي، تغلبت هذه الدولة الفتية على هذه الصعوبات والكثير من الصعوبات الأخرى.

ونلاحظ بارتياح التقدم الكبير الذي أحرز في التغلب على الآثار المترتبة عن أزمة عام ٢٠٠٦. لقد أتاح هذا الفرصة لدفع الحوار الوطني والمصالحة الوطنية. وشهد هذا الشهر عقد الانتخابات الناجحة للسلطات المحلية بمساعدة من البعثة. لقد حان الوقت للتصدي للمهام الأخرى ذات الأولوية لتعزيز هذه الدولة الفتية المستقلة: تعزيز مؤسسات الدولة والمؤسسات الأمنية وفرض سيادة القانون والنظام العام وتعزيز النظام القضائي وضمان التنمية الاجتماعية والاقتصادية والقضاء على الفقر وخلق فرص عمل للسكان وتحسين حالة حقوق الإنسان. ولن تتحقق تلك الأهداف إلا إذا تضافرت الجهود وكان هناك تعاون بين جميع القوى السياسية والمجتمع المدني في البلد.

ويكتسي تعزيز قوات الأمن الوطني أهمية قصوى لاستعادة الاستقرار في تيمور - ليشتي، ويشكل مؤشرا هاما على استقلال تلك الدولة. ونرحب ببدء عملية نقل مسؤوليات القانون والنظام من البعثة إلى الشرطة التيمورية. ومن المهم أن ينفذ الجدول الزمني لعملية النقل تلك على أساس معايير يتفق عليها بصورة متبادلة فيما يتعلق بالاستعداد وليس على أساس مواعيد نهائية مصطنعة.

وعلى الرغم من التقدم المحرز في عدد من المجالات، بما فيها ما يتعلق بالأمن والاستقرار - والذي يعود جزء كبير منه إلى وجود الأمم المتحدة - فلا يزال التقدم هشا. فثمة تهديدات محتملة تتمثل في الصعوبات الاجتماعية والاقتصادية والإفلات من العقاب والمشاكل المتعلقة بحقوق الإنسان وضعف النظام القضائي والمخاطر الناشئة الأخرى.

ومع وضع ذلك في الاعتبار، نحن نشاطر الأمين العام تقييمه فيما يتعلق بجدوى الإبقاء على مستويات بعثة الأمم المتحدة حتى نهاية ولايتها الحالية. ونحن بانتظار المزيد من التوصيات، في التقرير المقبل للأمين العام، بشأن إعادة تشكيل البعثة.

ونود أن نعرب عن امتناننا لرئيس البعثة، السيد أتول كهاري، ولموظفي البعثة لما أظهروه من مهنية عالية، وللجهود التي بذلوها بنكران ذات في أداء الولاية المنوطة بهم. وكما فهمنا فإن عمل السيد أتول كهاري في منصبه قد أشرف على الانتهاء، ونود هنا أن نتمنى له كل النجاح والتوفيق فيما يقوم به مستقبلاً. ونحن على قناعة بأن منظومة الأمم المتحدة ستكون بحاجة مرة أخرى لما أسهم به.

يشارك ضباط روس ضمن شرطة بعثة الأمم المتحدة. وسيستمر بلدي في دعم أنشطة هذه البعثة وتعاونها مع سلطات تيمور - ليشتي وشعبها.

السيد فيلوفيتش (كرواتيا) (تكلم بالإنكليزية): تقدر كرواتيا تقديراً عظيماً المشاركة الشخصية لنائب رئيس الوزراء خوسيه غويتريس في مداولاتنا هذه، ونود أن نعرب عن شكرنا له وللممثل الخاص أتول كهاري على ما أسهما به في مناقشة اليوم حول تيمور - ليشتي.

وتضم كرواتيا صوتها إلى بيان الاتحاد الأوربي الذي سوف يقدم لاحقاً.

وترحب كرواتيا بالتقرير المرحلي للأمين العام عن تيمور - ليشتي (S/2009/504)، الذي قدمه الممثل الخاص كهاري. وهو تقرير يجيء في حينه، متزامناً مع منعطف حاسم في تاريخ ذلك البلد. وتمثل الذكرى العاشرة لتصويت تيمور - ليشتي على الاستقلال في ٣٠ آب/أغسطس مَعلماً

مهما يظهر ما وصل إليه الشعب التيموري في هذا الوقت الوجيز. كما نتذكر أيضاً أولئك الذين فقدوا أرواحهم نتيجة أعمال العنف في أزمة ٢٠٠٦، بمن فيهم بعض العاملين في بعثة الأمم المتحدة.

ونحن نقدر أيضاً الإسهامات المهمة التي قدمتها بعثات الأمم المتحدة منذ أن نال البلد استقلاله، بالإضافة إلى الجهود المضنية التي بذلها الممثلون الخاصون وفرقهم لدعم الجهود التي قادها التيموريون لبناء أمتهم. ونؤكد دعمنا الكامل لشعب تيمور – ليشتي، ونحثه على ألا يخور له عزم عن الاستمرار في جهوده العظيمة إزاء التحديات الراهنة، السياسية والمؤسسية والاجتماعية والاقتصادية.

نجتمع اليوم، في وقت ظلت فيه الحالة الأمنية هادئة في تيمور – ليشتي، لكي نستعرض التقدم في مجالات بالغة الأهمية يجري التركيز عليها بموجب الولاية الجديدة لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور – ليشتي منذ شباط/فبراير هذا العام. ونحيط علماً بتقييم الأمين العام لاستمرار اضطراد التقدم في أربعٍ من مجالات الأولوية التي يجري التركيز عليها بحسب الولاية.

إن ضمان الأمن والاستقرار على المدى الطويل في تيمور – ليشتي يعتمد على عمل المؤسسات الأمنية الوطنية بطريقة مهنية قابلة للمساءلة. ولذلك فإن كرواتيا سعيدة بأن تعرف أن هذا الأمر ظل يشغل بال القيادة التيمورية طوال الفترة التي غطاها التقرير. ونحن نثني على جهود القيادة في تقوية المؤسسات العسكرية، وتعزيز الأطر القانونية للقطاع الأمني، وفي دفع الجهود الرامية إلى إنشاء سياسة أمنية وطنية.

وعلى السلطات التيمورية أن تواصل الاستفادة من خبرة بعثة الأمم المتحدة أثناء اضطلاعها بتلك العملية. فإذا جرى تصميم هذه الإصلاحات وتنفيذها بالطريقة الصحيحة، فإنها سوف تحقق الإصلاح الشامل للقطاع الأمني، مدعوماً بالإشراف المدني المطلوب، وحكم القانون، والشفافية، والآليات المحسنة للمساءلة الداخلية، لكلا المؤسستين الأمنيتين. ويمهد ذلك الطريق نحو منهج متكامل لوظيفتي الأمن والدفاع، بينما يحدد بوضوح دور كل من الشرطة الوطنية والقوات المسلحة للتحرير الوطني في تيمور – ليشتي.

لقد أصغت كرواتيا باهتمام كبير لحديث السيد كهاري عن التقدم المحرز في نقل المسؤوليات الشرطية الأساسية إلى الشرطة الوطنية في تيمور – ليشتي. وفي وقت تحقق فيه بعض التقدم في استئناف المسؤوليات الشرطية الأساسية، من المهم أن تستمر العملية على نحو مضطرد من أجل ضمان ازدياد الثقة الشعبية في الاستقرار الأمني الحالي.

وإذ تتطور الأوضاع ميدانياً، تؤيد كرواتيا بقوة الاستعراضات المنتظمة لإعادة تشكيل حجم عنصر الشرطة التابعة للبعثة، وذلك من أجل ضمان تنظيم قدراتها. وفي هذا الصدد، نحن نتطلع لزيارة بعثة التقييم التقني إلى تيمور – ليشتي خلال الأشهر المقبلة والاستنتاجات التي سوف تتوصل إليها. ونعتقد، في هذا المنعطف الحاسم، أن مشاركة عنصر الشرطة التابعة للبعثة يجب أن يظل كما هو في الوقت الراهن. فهي لا تزال تؤدي دوراً مهمًا في إنفاذ القانون بشكل انتقالي إلى حين اكتمال تشكيل الشرطة الوطنية.

وبما أن بعثة الأمم المتحدة تقوم بدور إشرافي في المقاطعات التي جرى فيها نقل المسؤولية إلى الشرطة الوطنية، فإنه يصبح بمقدورها أن تضمن أن استئناف الشرطة الوطنية لمسؤولياتها الشرطية يجري بشكل سلس وبدون حوادث.

ولقد شجعتنا التقارير الواردة عن التقدم المحرز في مجالات حقوق الإنسان، بما في ذلك التعزيز المنهجي للنظام القضائي، وسن بعض التشريعات المهمة. ونثني على

قرار لجنة التنسيق الرفيعة المستوى، التي يرأسها الرئيس راموس - هورتا، القاضي بإجراء تقييم مستقل شامل للاحتياجات. ويجب أن يفتح ذلك الطريق أمام نهج منسق ومدروس بعناية لإصلاح القطاع القضائي، وللمساعدة في وضع سلم للأولويات في المجالات التي تحتاج إلى مساعدة دولية. ونحن نتطلع إلى صدور تلك التوصيات في المستقبل القريب.

بيد أن توطيد السلام على المدى البعيد في تيمور - ليشتي لا يمكن أن يستمر في غياب بيئة يتوفر فيها نظام قضائي وجنائي فاعل وذو مصداقية، ويسود فيها حكم القانون.

ويمثل نجاح تنظيم الانتخابات المحلية في ٩ تشرين الأول/أكتوبر معلماً آخر مهما على طريق تقدم البلد نحو امتلاك ثقافة حوار سياسي وإدارة ديمقراطية. ونأمل في أن يستخدم الشعب التيموري هذه الانتخابات باعتبارها زخماً إيجابياً لإحداث دفعة جديدة للعملية الديمقراطية، التي يمثل الحوار الوطني عمودها الفقري.

كما تثني كرواتيا على القيادة التيمورية للإنجازات التي تحققت حتى الآن على طريق تسوية أحد التحديات المهمة المتبقية من أزمة ٢٠٠٦، وهو مشكلة المشردين داخلياً. ونرحب على وجه الخصوص بالأخبار التي تفيد بأن الحكومة قد أغلقت المخيمات في ديلي وباكاو.

وبالنظر إلى التحديات الاجتماعية - الاقتصادية التي تواجهها تيمور - ليشتي اليوم، من المهم، من أجل توطيد السلام والاستقرار في البلد على المدى الطويل، أن تبذل الحكومة المزيد من الجهود لتحسين نوعية الحياة لكل الشعب التيموري. ويجب أن تتضمن هذه الجهود حلولاً دائمة للتخفيف من حدة بعض الحالات التي يمكن أن تؤدي إلى عدم الاستقرار بعد حل مشكلة المشردين داخلياً. وفي هذا الصدد، ربما يكون من المفيد زيادة التركيز على المزيد من جهود بناء السلام الهادفة إلى الإدماج الاجتماعي والتماسك لكل الشعب التيموري من خلال جهود التنمية المستدامة الطويلة المدى.

وألقى الأمين العام، في تقريره المرحلي الأخير، الضوء على استمرار عزم الشعب التيموري على بناء مستقبل أكثر سلاماً واستقراراً، لا سيما بعد أزمة ٢٠٠٦، وهجمات ٢٠٠٨. ولبلوغ تلك الغاية، لعبت بعثة الأمم المتحدة دوراً حيوياً في إعادة الاستقرار والمحافظة عليه، وفي المجالات المهمة لإصلاح القطاع الأمني، والحكم الديمقراطي، وحكم القانون، والتنمية الاجتماعية - الاقتصادية.

وعلى ضوء حقيقة أن التحديات المتبقية من أزمة ٢٠٠٦ يمكن أن تشكل خطراً جدياً على الاستقرار والتنمية على المدى البعيد في البلد، فإن كرواتيا، شأنها شأن البلدان الأخرى، ترى بضرورة استمرار الوجود الدولي والمساعدات الدولية خلال الفترة المقبلة. وفي هذا الصدد، يمكن لوجود الأمم المتحدة، ممثلاً في القيادة القديرة للبعثة، أن يلعب دوراً محورياً في مساعدة التيموريين في قيادتهم لعملية بناء دولتهم.

وأخيراً، بما أن هذه هي آخر إحاطة يقدمها الممثل الخاص كهاري للمجلس بصفته الرسمية، تود كرواتيا أن تغتنم هذه الفرصة لتزجي له الشكر على جهوده الدؤوبة، وقيادته المتمكنة للبعثة. ونتمنى له كل التوفيق في ما يقوم به مستقبلاً.

السيد هيلر (المكسيك) (تكلم بالإسبانية): يسر وفدي أن يرحب بنائب رئيس الوزراء خوسيه لويس غويتريس، وأن نعبر له عن امتناننا على التقدم الذي أحرزه بلده، وعلى العلاقات الطيبة التي حافظ عليها مع وجود الأمم المتحدة خلال العقد الماضي.

ونشعر أيضا بامتنان خاص إزاء التقرير (S/2009/504) الذي عرضه السيد أتول كاري، الممثل الخاص للامين العام في تيمور - ليشتي. وأغتنم هذه الفرصة لأعرب من جديد عن شكرنا له، ولأشيد بالعمل الممتاز الذي قام به هو ومكتبه دعما لحكومة تيمور - ليشتي. لقد وفرا نموذجا شاملا جديرا بأن يستعمل في جهود الأمم المتحدة في مناطق أخرى من العالم. ونعرب عن امتناننا العميق لذلك، ونتمنى له كل النجاح في المستقبل.

بعد مجرد بضعة أشهر على الاحتفال بالذكرى السنوية العاشرة للاستفتاء في تيمور - ليشتي الذي أرسى الأسس لاستقلالها، يسرنا أن نرى جوا من الاستقرار والحكم المعزز في ذلك البلد. ولا شك في أن دعم الأمم المتحدة لحكومة تيمور - ليشتي وفر للبلد الفرصة لرسم مستقبله. وفي هذا السياق، نعتقد أن تيمور - ليشتي ينبغي أن تظل تتمتع بمنافع وجود ودعم بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور - ليشتي، بغية الاستمرار في إحراز التقدم في مسائل من قبيل الأمن، والعدالة، وحقوق الإنسان، والتنمية، والحكم الديمقراطي.

وعندما اجتمع مجلس الأمن لمناقشة تيمور - ليشتي في ١٩ شباط/فبراير (انظر S/PV.6085)، ذكرت المكسيك أن من المهم تعزيز آلية الشفافية والمساءلة في قطاع الحكم. ونرحب اليوم بحقيقة أن البرلمان أقر إنشاء لجنة قانونية لمكافحة الفساد، وأنه تم إيداع صكوك التصديق على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد. فهذا سيسهم في زيادة تعزيز الحكم الديمقراطي في ذلك البلد.

ونشيد كذلك باستمرار الدعم من بعثة الأمم المتحدة لعملية انتقال القيادة بغية تمكين الشرطة الوطنية من تحمل المسؤوليات التي تتحملها البعثة حتى الآن. ونعتبر أن الانتقال الكامل يجب أن يحصل حالما يتم الوفاء بالمعايير الواردة في الاتفاق الموقع بين الممثل الخاص كاري ورئيس الوزراء غوسماو، مع تشديد خاص على الشهادات التي تمنحها الأمم المتحدة للضباط الوطنيين، وعلى كفالة أن تكون الشرطة الوطنية مقبولة من المجتمع المحلي ومعززة بوصفها مؤسسة يمكنها بحق أن تستلم زمام الأمور.

نحن ندرك أن الطريق إلى تعزيز حكم القانون وضمان حقوق الإنسان ما زالت تعترضها تحديات عديدة. وإننا نؤيد مساعي بعثة الأمم المتحدة لدعم الحكومة في بناء مؤسساتها وفي تنفيذ توصيات لجنة الاستقبال وتقصي الحقائق والمصالحة، ولجنة تقصي الحقائق والصداقة.

وتوافق المكسيك على تقرير الأمين العام وتعتقد أنه تمشيا مع موقف الأمم المتحدة، ينبغي ألا يكون هناك عفو أو إفلات من العقاب حيال جرائم الحرب، أو الجرائم ضد الإنسانية أو الإبادة الجماعية. ونحث الحكومة على التعاون الوثيق مع لجنة التحقيق الخاصة المستقلة للنظر في قضايا غير محلولة تتعلق بجرائم ارتكبت خلال أزمتي عام ١٩٩٩ وعام ٢٠٠٦، عملا بالقرارين ١٧٠٤ (٢٠٠٦) و ١٨٠٢ (٢٠٠٨). ونوصي أيضا بأن تكثف سلطات تيمور - ليشتي تعاونها مع مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان.

وبالنسبة إلى مسألة الأشخاص المشردين داخليا، من المهم تسليط الضوء على الإنجاز المتمثل في إغلاق المخيمات الـ ٦٥ لهؤلاء المشردين في البلد. وإننا ندعم جهود الحكومة لقيامها فورا بتلبية احتياجات قرابة ٣ ٠٠٠ مشرد في الداخل ما زالوا يعيشون في ملاجئ مؤقتة، ولتيسير عودهم إلى أماكنهم الأصلية في جو من الهدوء والمصالحة.

ونرحب كذلك بالتقدم المحرز قبل أقل من عام عن طريق التوقيع على إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية ٢٠٠٩-٢٠١٣ من جانب الممثل الخاص ورئيس

الوزراء. ونحن على ثقة بأن الإطار سيظل يعزز الديمقراطية والتماسك الاجتماعي ويمكّن من التصدي للتحديات الرئيسية المتمثلة في البطالة، ومكافحة الفقر، وتوفير الوصول إلى الخدمات الاجتماعية الأساسية في البلد.

وأود أن أختتم بالترحيب بشيوع جو السلام الذي جرت في ظله الانتخابات البلدية والقروية الأخيرة في ٩ تشرين الأول/أكتوبر. وهذا يظهر التزام شعب تيمور - ليشتي بتعزيز الديمقراطية ومؤسساته. وتؤكد المكسيك مجددا استعدادها لمواصلة تعاونها مع السلطات التيمورية في هذا المجال، مثلما بدا من دعمنا لإعداد وإجراء الانتخابات الأخيرة عن طريق مؤسسة الانتخابات الاتحادية في المكسيك.

السيد ماير - هارتنغ (النمسا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أنضم إلى زملائي في الترحيب بنائب رئيس الوزراء غوتيريس، وأن أشكره على بيانه الهام. وأود كذلك أن اشكر الممثل الخاص للأمين العام على إحاطته الإعلامية المفيدة للغاية.

إن النمسا تؤيد البيان الذي سيدلي به ممثل السويد بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي في وقت لاحق من اليوم. بيد أنني أود أن أدلي بالنقاط المحددة التالية.

لقد شعرنا بالتشجيع إزاء جو الهدوء الذي ساد خلال الاحتفالات بالذكرى السنوية العاشرة للاستفتاء عام ١٩٩٩. وفي الوقت نفسه، نود أن نغتنم هذه الفرصة لنتذكر أولئك، بمن فيهم أفراد بعثة الأمم المتحدة، الذين فقدوا حياتهم حينذاك.

إننا نرحب بحقيقة أن عملية عودة المشردين داخليا واستقرارهم من جديد قد أوشكت على الانتهاء. ونود كذلك أن نهنئ، كما فعل الآخرون، حكومة تيمور - ليشتي على نجاحها في إجراء الانتخابات الأخيرة على صعيد المجتمع المحلي.

ونرحب بالجهود لتعزيز الحوار الشامل والمصالحة الوطنية. وبغية أن تنجح هذه المساعي، ما زال يتعين التصدي لبعض الأسباب الجذرية لأزمة عام ٢٠٠٦ تصديا كاملا. فتيمور - ليشتي لا تزال تواجه تحديات هامة في خفض مستوى الفقر وتهيئة فرص جديدة للتوظيف. وحكومة تيمور - ليشتي تشدد من ثم بحق على أن هناك حاجة متزايدة إلى الانتقال من منع الصراع إلى خطة إنمائية شاملة. وبوسع بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور - ليشتي أن تؤدي دورا رئيسيا في ذلك التطور. والممثل الخاص للأمين العام قد استرعى انتباه المجلس فعلا إلى الإسهام الهام الذي يوفره الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء في هذا الصدد.

ونحن ندعم سلطات تيمور - ليشتي في مساعيها لبناء مؤسسات قوية يمكنها أن تكافح الإفلات من العقاب حيال الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان. وكما ذكّرنا الأمين العام، تم إحراز مزيد من التقدم - وإن لم يكتمل بعد - في مساءلة المسؤولين عن أعمال جنائية وانتهاكات حقوق الإنسان خلال أزمة عام ٢٠٠٦. وفي ذلك الصدد، نرحب بتوصيات بعثة الأمم المتحدة، التي أصدرتها بالتعاون مع مكتب مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان، القاضية بتعزيز المساءلة حيال انتهاكات حقوق الإنسان، ونأمل أن تنفذ بسرعة.

والمهم أن الشرطة الوطنية في تيمور - ليشتي تحرز وتواصل إحراز تقدم في استئناف تحمّل مسؤولياتها الرئيسية، بما في ذلك عن طريق أكاديمية تدريب الشرطة. ونرحب أيضا بقسم اليمين في الأسبوع الماضي لمدعين عامين وكتبة دوليين يمكنهم أن يدعموا النظام القضائي في تيمور - ليشتي. ويقتضي هذا أن يستمر استعراض وإصلاح

القطاع الأمني على جميع المستويات. كما يتطلب تعزيز الشرطة والقضاء، واعتماد التشريعات ذات الصلة، مثل القانون الجنائي الجديد، والتقسيم الواضح للمسؤوليات والاختصاصات بين الشرطة من جانب، والجيش من جانب آخر. ونرى أن الجيش، على سبيل المثال، يمكن أن يشدد بقدر أكبر على مجالات من قبيل الإغاثة من الكوارث وحفظ السلام الدولي. وهذان أيضا من المجالات التي لبلدي بعض الخبرة فيها، وهما من مجالات العمل التي قد يمكن فيها للقوات المسلحة للبلدان الصغيرة والمتوسطة الحجم أن توفر التدريب والمشورة المناسبين.

ونظرا لأن هذه آخر مرة يقدم فيها السيد كهاري إحاطة إعلامية للمجلس بوصفه الممثل الخاص، أود في ختام كلمتي أن أنضم إلى الآخرين في توجيه الشكر إليه على إسهامه القيم في عملية السلام على مدى السنوات الثلاث الأخيرة. وقد شهدنا تغييرات هامة في تيمور - ليشتي منذ عام ٢٠٠٦، وذلك أيضا بفضل العمل الذي قامت به البعثة تحت قيادة السيد كهاري. وسوف تستمر النقاط المرجعية التي وضعتها البعثة في تزويدنا بإطار استراتيجي ممتاز لتقييم التقدم في المجالات الأربعة ذات الأولوية، ومن شأن ذلك بدوره أن ييسر استعراض ولاية البعثة فضلا عن إجراء التعديلات عليها في المستقبل.

السيد الدباشي (الجماهيرية العربية الليبية): أبدأ بالترحيب بالسيد غوتيريس، نائب رئيس وزراء تيمور - ليشتي وأشكره على مساهمته القيمة في هذه الجلسة. كما أتقدم بالشكر للسيد أتول كهاري، الممثل الخاص للأمين العام، على إحاطته الإعلامية، وعلى مساهمته القيمة في إحلال السلام في تيمور - ليشتي. وأشيد بجهود بعثة الأمم المتحدة تحت قيادته من أجل استقرار تيمور - ليشتي وتقدمها.

نتابع باهتمام تطورات الوضع في تيمور - ليشتي، ونرحب مجددا باستقرار هذا البلد وتقدمه باستمرار نحو الأمن والسلام. ولقد لمسنا ذلك في تعامل مؤسسات الدولة مع الأحداث والتزامها باتخاذ التدابير اللازمة للحفاظ على الاستقرار والأمن ومواصلة التقدم نحو الاستقرار الاجتماعي والتنمية. ونلاحظ بارتياح إغلاق معظم المخيمات المخصصة للمشردين داخليا دون وقوع حوادث، واستمرار عملية إعادة دمج المتظلمين من أفراد القوات المسلحة للتحرير الوطني لتيمور - ليشتي في الحياة المدنية، وخطوات الإصلاح الإداري، والقيام بسنّ بعض التشريعات لمكافحة الفساد. ونعتقد أن من المهم مواصلة الاهتمام بمرحلة ما بعد العودة وإعادة الإدماج، لضمان توفير سبل كسب الرزق والحصول على المياه والخدمات الأساسية لكافة المواطنين، باعتبارها مسائل هامة لتحقيق الاستقرار الدائم في البلاد.

ولا شك أن إنجازات كثيرة قد تحققت. إلا أننا ندرك أن هناك تحديات قائمة تواجه حكومة وشعب تيمور - ليشتي، تتمثل في الفقر والبطالة وعدم وجود نظام فعال للملكية الأراضي والممتلكات، إضافة إلى أن مؤسسات الدولة ما زالت هشة وفي مرحلة تطور مستمر، بما في ذلك قطاع الأمن والعدالة. وفي هذا الصدد لا شك أن المسؤولية تقع على السلطات التيمورية في اعتماد نهج شامل فيما يتعلق بتحقيق النقاط المرجعية الأربع ذات الأولوية، وهي استعراض قطاع الأمن وإصلاحه، وتعزيز سيادة القانون، والترويج لثقافة الحكم والحوار الديمقراطيين، والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وذلك من أجل تحقيق مزيد من التقدم صوب الخطة المتوسطة الأجل، بالتعاون والتنسيق مع بعثة الأمم المتحدة وفريق الأمم المتحدة القطري.

ونرحب بالجهود التي يبذلها الرئيس راموس هورتا من أجل تعزيز الحوار المستمر بين مختلف الأطراف السياسية وجميع قطاعات المجتمع. ولا شك أن البيانات التي أدلت بها

مختلف الأطراف السياسية الفاعلة في الآونة الأخيرة وما اتخذته من إجراءات دليل على احترام سيادة القانون ومؤسسات الدولة. ونأمل أن تستمر هذه الروح وهذه المساعي من أجل بناء مجتمع ديمقراطي ينعم بالسلام والاستقرار. ومن المهم في هذه الفترة استمرار تعزيز مؤسسات الدولة والنهوض بها وتعزيز قدراتها لتكون في وضع يمكنها من الاضطلاع بالمسؤولية الكاملة عن الأوضاع الأمنية والاقتصادية والاجتماعية، واحترام القانون وحقوق الإنسان، وتعزيز التفاهم والتسامح بين الجميع.

وأخيرا، نرحب بتوصيات الأمين العام الواردة في تقريره، ونشاطره الرأي بأن هناك الكثير مما ينبغي القيام به، ولذا نؤيد توصيته المتعلقة بالإبقاء في الوقت الحالي على القوام والتشكيل الحاليين لبعثة الأمم المتحدة، ونتطلع إلى توصيات تقييم البعثة التقنية لإعادة تشكيل البعثة.

السيد دو ريفيير (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): سوف يدلي الممثل الدائم للسويد بعد قليل ببيان باسم الاتحاد الأوروبي، وتؤيد فرنسا هذا البيان.

واسمحوا لي بأن أبدي بضع ملاحظات إضافية. أولا، أود أن أرحب بحضور نائب رئيس وزراء تيمور - ليشتي، السيد هوسيه لويس غوتيريس، بيننا وأن أزجي إليه تهنئة فرنسا على نجاح الاحتفال بذكرى مرور عشر سنوات على استفتاء الحكم الذاتي في عام ١٩٩٩. وتتيح هذه الذكرى فرصة لتقييم المسار الرائع الذي اتخذه هذا البلد على الطريق نحو الاستقلال والسلام والرخاء. ويعزى هذا النجاح في المقام الأول إلى الشعب التيموري والمسؤولين السياسيين. غير أنه لم يكن ممكنا بدون التزام المجتمع الدولي.

وفي هذا الصدد، أود أن أعرب عن تقديري للممثل الخاص للأمين العام في مناسبة حضوره أمام مجلسنا لآخر مرة. وفي السنوات الطويلة التي قضاها في تيمور الشرقية، لم يكفّ السيد أتول كهاري عن العمل إلى جانب الشعب ومن أجله. ومن خلال عمله لدعم السلطات بعيدا عن الأضواء رغم فعاليته، قام بدوره في نشوء دولة جديدة على المسرح الدولي. واسمحوا لي أن أؤكد الدور الإيجابي للغاية الذي قامت به أيضا البلدان المجاورة، ولا سيما إندونيسيا وأستراليا ونيوزيلندا، التي أسهم دعمها في صون الاستقرار في البلاد.

وسيستغرق توطيد دعائم التقدم المحرز بعض الوقت. وقد أظهرت أحداث العام ٢٠٠٦ عواقب الانسحاب المتسرع من جانب الأمم المتحدة. لذلك فإن الوجود المطمئن لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور - ليشتي وقوات الأمن الدولية سيظل ضروريا للمحافظة على الاستقرار في المستقبل القريب. ومن دواعي سرورنا أن نشاط البعثة، كما أوضح السيد كهاري من فوره، يندرج ضمن استراتيجية متوسطة الأجل، ترمي إلى مساعدة التيموريين بالتدريج في الاضطلاع بالمهام التي تقوم بها الأمم المتحدة في الوقت الحالي. وفيما يتعلق، بوجه خاص، بنقل المسؤولية عن القانون والنظام في المقاطعات، من الممكن أن نقيّم الوضع بعد ستة أشهر ونستخلص الدروس المناسبة في تكييف ولاية البعثة وشكلها وتكوينها.

وفي ذلك الخصوص، نرحب بإيفاد بعثة التقييم التقني القادمة إلى تيمور - ليشتي، وفقا لطلب مجلس الأمن والأمين العام لتحسين متابعة عمليات حفظ السلام، ولا سيما فيما يتعلق بأنشطة الشرطة. كما ستسمح لنا بعثة التقييم التقني بتحديث وثائق التخطيط للبعثة، وفقا للقرار ١٨٦٧ (٢٠٠٩).

ويشدد الأمين العام عن حق في تقريره (S/2009/504) على أهمية المصالحة الدائمة في مكافحة

الإفلات من العقاب عن الجرائم التي ارتكبت في الماضي. ونشاطر الشواغل التي أعرب عنها الممثل الخاص ونكرر دعمنا لأنشطة بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور – ليشتي تأييدا للمدعي العام لتيمور – ليشتي، بما في ذلك فيما يتعلق بفريق التحقيق في الجرائم الجسيمة.

السيدة ديكارلو (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أرحب ترحيبا حارا بسعادة السيد خوسيه لويس غوتيريس، نائب رئيس وزراء تيمور – ليشتي، في المجلس اليوم، وأهنئه على الإنجازات التي حققها شعب تيمور – ليشتي. كما أرحب بالممثل الخاص كهاري، وأشكره على إحاطته الإعلامية الشاملة.

حققت تيمور – ليشتي تقدما كبيرا منذ اندلاع الأزمة السياسية والعنف في عام ٢٠٠٦. وبالرغم من أن الوضع لا يزال هشا، فإن التزام التيموريين بتحقيق السلام واضح. وقد عرضت الصورة كاملة في ٣٠ آب/أغسطس، عندما احتفلت تيمور – ليشتي بالذكرى السنوية العاشرة للاستطلاع الشعبي. وترحب حكومتي بالتقدم الذي أحرزه التيموريون في مجال الأمن، ولا سيما في وضع سياسة أمنية وطنية وصياغة تشريع أمني، ونقر بزيادة مستوى التأهيل المهني لقوات الشرطة والقوات المسلحة التيمورية، كما يشاهد من الجهود التي تبذلها لضمان تهيئة بيئة آمنة ومستقرة في أعقاب محاولتي اغتيال الرئيس ورئيس الوزراء اللتين وقعتا في شباط/فبراير ٢٠٠٨.

وقد كان النقل الأخير لمسؤوليات الشرطة من بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور – ليشتي إلى الشرطة الوطنية لتيمور – ليشتي في ثلاث مقاطعات، خطوة إلى الأمام ونأمل أن نرى المزيد من عمليات النقل هذه إلى الشرطة التيمورية في المستقبل القريب. كما نشجع التيموريين، وهم يواصلون وضع سياستهم الأمنية الوطنية، على تحديد أدوار قوات الشرطة والقوات المسلحة بوضوح – وهذا عنصر أساسي في تطبيق سيادة القانون وإقامة العدل بشكل فعال.

وتلتزم الولايات المتحدة بتقديم المساعدة لتيمور – ليشتي لتطوير قطاعها الأمني. ونقوم بزيادة تعاوننا العسكري ونجري حاليا مناورات تدريبية في تيمور – ليشتي وفي إندونيسيا المجاورة لها. ويسرنا أن صانعي القرار التيموريين الرئيسيين قد قبلوا دعوتنا إلى المشاركة في برامج مركز آسيا – المحيط الهادئ للدراسات الأمنية في هاواي للسنة الثانية على التوالي.

كما حققت تيمور – ليشتي تقدما في الحكم الديمقراطي وسيادة القانون. ونهنئ التيموريين على عقدهم انتخابات محلية سلمية ونشيد ببعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور – ليشتي على دعمها لهذه العملية. كما نحيي مبادرة الرئيس راموس – أورتا بفتح حوار واسع النطاق مع الشعب التيموري حول المسائل ذات الأولوية. ولكن يتمثل العامل المهم في الحكم الديمقراطي في إقامة نظام قضائي مستقل. ولذلك، نشجع حكومة تيمور – ليشتي على مواصلة إصلاحاتها الإدارية، بما في ذلك وضع إطارات تشريعية وإنشاء قطاع عدالة يحدد المساءلة عن ارتكاب الجرائم الجنائية ويضع حدا للإفلات من العقاب عن الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان. ونعتقد أن توصيات ويضع حدا الشامل المستقل لاحتياجات قطاع العدل يمكن أن توفر الأدوات المهمة لإصلاح هذا القطاع وتحسين المساءلة.

ويشكّل التماسك الاجتماعي والتنمية الاقتصادية عاملين رئيسيين لتحقيق الاستقرار الطويل الأجل. ويُعد إغلاق معسكرات المشردين داخليا مؤخرا والعودة الآمنة لهؤلاء الأفراد وإعادة توطينهم، خطوات هامة نحو تحقيق المصالحة. وعلاوة على ذلك، نقر بالإنجاز الذي حققه المسؤولون التيموريون في تناول الأولويات الوطنية المحددة في

العهد الدولي بشأن تيمور – ليشتي (انظر S/2008/501، الفقرة ٣٦) والتدابير التي تتخذها الحكومة لتحسين فرص الوصول إلى التعليم الابتدائي، والحد من سوء التغذية، وتخفيض مستويات البطالة، وزيادة حماية الطفل. ومن المهم أن تواصل القيادة التيمورية هذه الجهود لخفض حدة الفقر وإيجاد فرص عمل إضافية – الأمر الذي يشكل أولوية مرجعية محددة في تقرير الأمين العام (S/2009/504).

ومن جانبنا، ستواصل الولايات المتحدة تقديم الدعم للشعب التيموري في الجهود التي يبذلها. وقد قدمنا ٢٤ مليون دولار هذا العام لدعم مجموعة من البرامج، بما فيها البرامج الخاصة بالصحة والتنمية الاقتصادية الريفية والإصلاح القضائي.

اسمحوا لي أن أختتم بياني بأن أشيد بالممثل الخاص كهاري وأن أشكره على الجهود المتفانية التي يبذلها للنهوض بالاستقرار والازدهار في تيمور – ليشتي. ونتمنى له كل النجاح في مساعيه المستقبلية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أدلي الآن ببيان بصفتي الوطنية.

أرحب بمشاركة سعادة السيد خوسيه لويس غوتيريس، نائب رئيس وزراء تيمور – ليشتي، في جلسة المجلس اليوم، وأشكره على بيانه. وأشكر الممثل الخاص للأمين العام، السيد أتول كهاري، على إحاطته الإعلامية وأشيد به لمساهمته، طوال السنوات الثلاث الماضية منذ توليه منصبه بصفته رئيس بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور – ليشتي، في عملية بناء السلام والتنمية في هذا البلد. وحيث أنه قد تكون هذه آخر مرة يحضر فيها السيد كهاري اجتماعا للمجلس بصفته الحالية، أتمنى له المزيد من النجاح في مساعيه في المستقبل.

ونؤيد البيان المشترك لأعضاء رابطة أمم جنوب شرق آسيا الذي سيدلي به سفير تايلند.

وتشجعنا الجهود التي تبذلها الحكومة والشعب في تيمور – ليشتي، ولا سيما في الحفاظ على الهدوء الشامل في الوضع الأمني العام الذي يؤدي إلى تحقيق الأهداف السياسية والاجتماعية والاقتصادية للبلد. وقد شاهدت الفترة قيد الاستعراض، في جملة أمور، إنجاز ما يزيد على ٦٠ في المائة من الأهداف الإنمائية الاقتصادية والاجتماعية المحددة للربع الأول والربع الثاني من هذا العام، والاحتفال الناجح بالذكرى السنوية العاشرة للاستطلاع الشعبي، والتحسن الملحوظ في العمليات التشريعية، واستمرار الحوار والمصالحة، وعقد الانتخابات على المستوى المحلي.

وقد تحققت هذه النتائج، أولا وقبل كل شيء، بفضل التصميم القوي لحكومة تيمور – ليشتي وشعبها على المضي قدما بعملية السلام والتنمية على الصعيد الوطني. ونشيد بحكومة تيمور – ليشتي وبالرئيس خوسيه راموس – أورتا شخصيا على التزامهما بتعزيز الوحدة الوطنية عن طريق بناء توافق في الآراء؛ وتعزيز الحوار السياسي والمشاورات والمصالحة والوساطة؛ وتعزيز التقدم المحرز في تناول وضع المشردين داخليا، وتلك مسألة أساسية نتجت عن أزمة عام ٢٠٠٦. وإن هذه التدابير، بالمواكبة مع الخطط البرلمانية المعتمدة لتكثيف الإصلاحات الإدارية والتشريعية، ومحاربة الفساد، وتعزيز القدرة، ستمكّن مؤسسات الدولة من إنجاز المهام الحافلة بالتحديات التي تنتظرها، بصورة أفضل، بالدعم العام الواسع النطاق. إن المشاركة الفعالة والبناءة من جانب جميع الناس على اختلاف مشاربهم في تيمور – ليشتي في العملية السياسية في البلد، تحظى بأهمية هائلة أكثر من أي وقت مضى في تنفيذ هذه التدابير.

ونعرب عن تقديرنا البالغ للجهود التي تبذلها بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور - ليشتي في الاضطلاع بولايتها في تقديم المساعدة لتيمور - ليشتي، بما في ذلك المحافظة على الأمن العام، وتنظيم الانتخابات المحلية، وتنفيذ مشاريع بناء القدرات في مجالي القضاء والشرطة بهدف مساعدة الشرطة الوطنية لتيمور - ليشتي على الاضطلاع بمسؤولياتها من خلال عملية تدريجية ومرحلية. وفي هذا الصدد، نرحب بالتسليم السلس للمسؤوليات الأساسية للشرطة في ثلاث مقاطعات وفي مركز تدريب الشرطة، من بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور - ليشتي إلى حكومة تيمور - ليشتي. وإننا مقتنعون بأن عمليات استعراض الوكالات ذات الصلة لهذه الخطوة الأولية سيعطي دروسا مفيدة عن كيفية الشروع بفعالية في اتخاذ الخطوات القادمة لنقل مسؤوليات الشرطة إلى الشرطة الوطنية لتيمور - ليشتي، مما يؤدي في نهاية المطاف إلى الملكية الكاملة لتيمور - ليشتي لعمليتها السلمية.

ولكن، كما أشار تقرير الأمين العام (S/2009/504)، فإن التحديات الماثلة أمام استقرار وتنمية تيمور - ليشتي، ولا سيما الفقر، والبطالة، وعدم نضوج المؤسسات الأمنية، لا تترك مجالا للاسترخاء. وإلى جانب الجهود المكثفة المطلوبة من حكومة وشعب تيمور - ليشتي، يتعين على المجتمع الدولي أن يواصل التزامه بقضية السلام والتنمية في البلد، مع إعطاء الأولوية لتعزيز القطاع الأمني ورفع مستوى التعليم الأساسي، والرعاية الصحية والتغذية، وحماية الأطفال والتنمية الريفية، بغية تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما في ذلك الأهداف الإنمائية للألفية. وفي إطار تنفيذ ولاية بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور - ليشتي، وبخاصة في المجالات ذات الأولوية، ينبغي تعزيز تنسيقها مع حكومة تيمور - ليشتي، ومع الشركاء الآخرين في الأمم المتحدة، مثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وإطار الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية.

وبوصف فييت نام بلدا ينتمي إلى المنطقة وتربطها بتيمور - ليشتي علاقات جوار وثيقة، فإننا سنواصل مساعدة ودعم حكومة وشعب تيمور - ليشتي في قضية السلام والإنعاش والتنمية بأقصى ما نستطيع.

أستأنف مهامي الآن بصفتي رئيس المجلس.

أعطي الكلمة الآن لممثل تايلاند.

السيد سينهاسيني (تايلند) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن الدول العشر الأعضاء في رابطة أمم جنوب شرق آسيا، وهي إندونيسيا، بروني دار السلام، تايلاند، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية، سنغافورة، كمبوديا، ماليزيا، ميانمار، الفلبين، فييت نام.

وتود الرابطة أن تهنئ فييت نام، العضو الزميل في الرابطة، على تولي رئاسة مجلس الأمن لشهر تشرين الأول/أكتوبر، وعلى عقد المناقشة بشأن هذه المسألة ذات الأهمية الحيوية لمنطقتنا.

وترحب الرابطة بهذه العودة إلى نيويورك لدولة السيد خوسيه لويس غوتيريس، نائب رئيس وزراء تيمور - ليشتي، وهو صديق قوي للرابطة. وتقدر الرابطة مشاركته شخصيا في المنتدى الإقليمي للرابطة المعقود مؤخرا في فوكيت، تايلاند، في تموز/يوليه، ورسالته المعبرة عن الالتزام بتعزيز العلاقات مع الرابطة.

كما أن الرابطة تشكر وتحيي السيد أتول كهاري، الممثل الخاص للأمين العام في تيمور - ليشتي، والرجال والنساء العاملين في بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور - ليشتي على تفانيهم ودعمهم لحكومة وشعب تيمور - ليشتي

في عملية بناء الدولة. ونضم صوتنا لأصوات من تمنوا للسيد كهاري كل خير في جهوده في المستقبل.

ومنذ البداية، ساهم عدد من الدول الأعضاء في رابطة أمم جنوب شرق آسيا بقوات وبوحدات شرطة في بعثات الأمم المتحدة المتعاقبة في تيمور - ليشتي، بما في ذلك البعثة الحالية. ويمثل هذا بحد ذاته شهادة على دعم الرابطة للأمم المتحدة في هذه المسألة.

وأود أن أغتنم هذه الفرصة لتشاطر بعض آراء الرابطة بشأن عدد من النقاط. أولا، ترحب الرابطة بالتقدم المتواصل المحرز في تيمور - ليشتي في جميع المجالات الأربعة لولاية بعثة الأمم المتحدة المتكاملة، وهي استعراض وإصلاح القطاع الأمني، وتعزيز سيادة القانون، والنهوض بثقافة الحكم والحوار الديمقراطيين، والتنمية الاجتماعية - الاقتصادية. إننا نهنئ حكومة وشعب تيمور - ليشتي على تنظيم الاحتفال الناجح بالذكرى السنوية العاشرة للاستفتاء الشعبي، في ٣٠ آب/أغسطس، بالإضافة إلى إجراء انتخابات محلية ناجحة في أوائل تشرين الأول/أكتوبر، ونعتقد أن هذين الحدثين شكلا معلمين هامين في تاريخ البلد.

إن الرابطة سعيدة بالحالة الأمنية العامة التي ظلت هادئة، وبأن تقدما جوهريا قد أحرز في معالجة النتيجتين المتبقيتين لأزمة ٢٠٠٦. وبصفة خاصة، نلاحظ مع الارتياح أن جميع المخيمات الـ ٦٥ للمشردين داخليا قد أغلقت رسميا بدون حوادث ذات بال وبأن إعادة إدماج ”مقدمي الالتماسات“ في الحياة المدنية قد جرت بيسر. ونحن على ثقة ذات بال تيمور - ليشتي سوف تواصل التقدم في هذا الاتجاه الإيجابي.

ثانيا، لقد أسعد الرابطة، منذ أيار/مايو، أن الشرطة الوطنية لتيمور - ليشتي بدأت تدريجيا تستأنف تولي المسؤولية عن خدمات الشرطة الأساسية في بعض المقاطعات أو الوحدات على أساس معايير استئناف المهام التي تم الاتفاق المتبادل عليها بين حكومة تيمور - ليشتي وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور - ليشتي. وتدعم الرابطة بقوة مواصلة الجهود الدولية، فيما يتعلق بالمساعدة الثنائية والمتعددة الأطراف، بهدف دعم تيمور - ليشتي في تعزيز قدرات الشرطة الوطنية. كما أننا ندعم الجهود لوضع ترتيبات واضحة للقيادة والتحكم بين المؤسسات الأمنية في مناطق الحدود وإنشاء آلية مساءلة ومراقبة مدنية لتلك المؤسسات الأمنية.

ثالثا، تدعم الرابطة دعما كاملا التزام حكومة تيمور - ليشتي القوي بتعزيز التنمية الاجتماعية - الاقتصادية للبلد، الأمر الذي نتج عنه تقدم مطرد في المجالات ذات الأولوية الوطنية، كما أننا ندعم التزام الحكومة بإدماج الأهداف الإنمائية للألفية في الاستراتيجية الإنمائية الوطنية. وفي هذا السياق، فإننا يجب أن لا نسمح للأزمة المالية والاقتصادية العالمية بأن تؤثر سلبيا على المساعدة الدولية والشراكة مع تيمور - ليشتي. وإذ تمضي تيمور - ليشتي قدما في عملية بناء الدولة، فإن المساعدة الإنمائية من الشركاء الدوليين أساسية في مساعدة البلد على اجتياز هذه الفترة الحرجة.

ومن هذا المنطلق، وكما أشار الممثل الخاص، فإن أعضاء رابطة أمم جنوب شرق آسيا يتعاونون فرادى بشكل وثيق مع حكومة تيمور - ليشتي بما يتسق مع أولوياتها الوطنية، مثل استئصال الفقر، وتوفير فرص العمل، والأمن الغذائي، والتنمية الريفية، ومصائد الأسماك، وتطوير الهياكل الأساسية، والصحة العامة وتنمية الموارد البشرية.

رابعا، تدعم الرابطة التوصية الواردة في تقرير الأمين العام (S/2009/504)، بالإبقاء على القوام والتشكيل الحاليين لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة، بما في ذلك وحدات شرطتها

المشكلة، بينما تقوم تيمور - ليشتي بعملية إصلاح القطاع الأمني الحساسة. فسيكون استمرار الأمن والاستقرار أساسيا للتنمية الاجتماعية - الاقتصادية ولجهود إرساء أسس قوية ودائمة للحكم الديمقراطي في البلد. وفي الوقت ذاته، تعتقد الرابطة أننا يجب أن نكون واضحين فيما يتعلق بدور الأمم المتحدة المستقبلي في تيمور - ليشتي، وأيضا فيما يتعلق بالسبيل الأمثل لضمان الانتقال السلس من حفظ السلام إلى بناء السلام الدائم. وفي هذا الصدد، تتطلع الرابطة إلى توصيات الأمين العام في تقريره القادم بشأن التعديلات المحتملة لولاية وقوام بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في البلد.

وفيما يتعلق بنقطة أخيرة نعتقد أنها بالغة الأهمية، فإن الرابطة تود أن تعيد التأكيد على أن مبدأ الملكية الوطنية ينبغي ألا يكون مجرد مبدأ للاسترشاد به في كل جوانب عمل بعثة الأمم المتحدة فحسب، بل أن يكون أيضا الهدف النهائي للمجتمع الدولي في تيمور - ليشتي. وتعتقد الرابطة بقوة أن من الأهمية بمكان ضمان الملكية من جانب قادة وشعب تيمور - ليشتي لأية استراتيجية وأي معايير تطورها بعثة الأمم المتحدة المتكاملة للبلد. وعلينا جميعا أن نسعى إلى أن تكون عملية بناء الدولة للشعب بأيدي الشعب ومن أجل الشعب في تيمور - ليشتي. وفي هذا السياق، تقف الرابطة بثبات متضامنة مع تيمور - ليشتي كشريك إقليمي، وقبل كل شيء كبلد صديق.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل السويد.

السيد ليدن (السويد) (تكلم بالإنكليزية): يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي. وتؤيد هذا البيان تركيا وكرواتيا وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة وألبانيا والبوسنة والهرسك والجبل الأسود وصربيا وأوكرانيا وجمهورية مولدوفا وأرمينيا.

إن الاتحاد الأوروبي يهنئ تيمور - ليشتي بمناسبة الذكرى السنوية العاشرة لاستفتاء ٣٠ آب/أغسطس، الذي منح البلد استقلاله الذي طال انتظاره.

إن الجهد المتبع منذ ذلك الحين للبدء في بناء الدولة هو إنجاز رئيسي، حتى مع بقاء العديد من التحديات. وينتهز الاتحاد الأوروبي هذه الفرصة ليتذكر الكثير من التيموريين الذين فقدوا أرواحهم خلال العنف الذي وقع عند إجراء الاستفتاء. ونود أيضا أن نترحم على أولئك الذين قضوا بينما كانوا يخدمون في بعثات الأمم المتحدة في تيمور - ليشتي.

وكما بيّن التقرير الأخير للأمين العام الأخير (S/2009/504)، فقد اتخذت خطوات هامة في غضون السنوات الماضية لمعالجة الوضع الأمني وتطوير هياكل الدولة. لكن ذكرتنا أحداث شباط/فبراير من العام الماضي بأن تحقيق الاستقرار الطويل الأجل والتنمية المستدامة في تيمور - ليشتي مسألة لا يمكن الاستخفاف بها. وسوف تواصل بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور - ليشتي الاضطلاع بدور هام في مساعدة تيمور - ليشتي في الفترة القادمة.

لقد كان نجاح الانتخابات المحلية التي أجريت في ٩ تشرين الأول/أكتوبر علامة فارقة أخرى في العملية الديمقراطية في تيمور - ليشتي. وأظهرت الطريقة التي أجريت بها أنه قد أحرز تقدم هام في القدرات المؤسسية والحكم الديمقراطي. ونشجع السلطات على إجراء انتخابات المقاطعات والبلديات في عام ٢٠١٠ بالروح نفسها. ومن المشجع أيضا أن الوضع الأمني في تيمور - ليشتي بقي هادئا في الأشهر الأخيرة.

لقد أحرز تقدم كبير في معالجة حالة الأشخاص المشردين داخليا. ويثني الاتحاد الأوروبي على حكومة تيمور

– ليشتي على نجاحها في إغلاق مخيمات الأشخاص المشردين داخليا في ديلي وبوكو.

ويتفق الاتحاد الأوروبي مع رأي الأمين العام أنه، في الوقت الراهن، ينبغي لبعثة الأمم المتحدة أن تحافظ على قوامها الحالي، بما في ذلك القدرة على الاحتفاظ بوحدات من الشرطة للاضطلاع بالمهام القانونية المؤقتة إذا ما طلب منها ذلك. وفي الوقت نفسه، لا بد من الاستمرار في عملية نقل المسؤوليات إلى قوة الشرطة الوطنية، بغية التمهيد للانتقال في المستقبل والإنهاء التدريجي للبعثة.

وهناك صلة بين إصلاح القطاع الأمني والتقليص التدريجي للبعثة في نهاية المطاف. ونرحب بالجهود التي تبذلها الحكومة لزيادة تطوير الشرطة الأمنية الوطنية وتعزيز الأطر القانونية للقطاع الأمني . ولا بد من تحديد دور قوات الدفاع الوطنية في وقت السلم، وتوضيح علاقتها بقوة الشرطة الوطنية. وينبغي وضع مفهوم شامل ومتسق للقطاع الأمني بأكمله، بما في ذلك إنشاء آليات للمساءلة والرقابة المدنية.

وهناك تحد حاسم الأهمية في الفترة القادمة يتمثل في إقامة نظام اجتماعي – اقتصادي مستدام يمكن أن يوجد فرص العمل ويساعد على القيام بالوظائف الأساسية للخدمات الاجتماعية التي تقدمها الدولة. كما يشجع الاتحاد الأوروبي تيمور – ليشتي على الاستفادة من صندوق النفط للمشاريع الاستثمارية المستقبلية ولتحفيز الجزء غير النفطي من الاقتصاد مع التركيز على إيجاد فرص عمل وتنمية البنية الأساسية.

وبالنسبة للفترة من ٢٠٠٨ إلى ٢٠١٣، فإن الاتحاد الأوروبي يقدم دعما بقيمة حوالي ٢٠٠ مليون يورو، مع إيلاء الاهتمام بصورة خاصة للمجالات الرئيسية من القطاع العام. ويهدف الاتحاد الأوروبي إلى دعم برامج عمل كثيفة العمالة، عبر تنفيذ برنامج التنمية الريفية بشكل أساسي.

ونرحب بالجهود المبذولة لوضع إطار استراتيجي متكامل يحدد الأهداف والأنشطة لدعم بناء الدولة في تيمور – ليشتي. وستمكن المعايير المرجعية الملموسة المجتمع الدولي من زيادة تركيز مساعدته على المجالات ذات الأولوية وتيسير تقليص بعثة الأمم المتحدة في نهاية المطاف. ونتطلع إلى الخطة المنقحة للتنمية الوطنية التي تشير إلى ملكية الحكومة للعملية، والتي تعطي المانحين فرصة أطول أجلا هم في حاجة إليها.

ومنذ عام ١٩٩٩، قدم الاتحاد الأوروبي لشعب تيمور – ليشتي أكثر من ٨٠٠ مليون يورو في شكل مساعدات إنمائية وإنسانية. وستستمر مساعداتنا، ونتطلع إلى شراكة فعالة مع حكومة وشعب تيمور – ليشتي في الفترة القادمة.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل البرتغال.

السيد موراييس كابرال (البرتغال) (تكلم بالإنكليزية): ترحب البرتغال بإتاحة الفرصة لها لتشارك مرة أخرى في مداولات المجلس بشأن تيمور – ليشتي. وأود أن أعرب عن امتناننا لكم، سيدي الرئيس، على عقد هذه الجلسة.

وكما فعل المتكلمون السابقون، اسمحوا لي أن أعبر عن تهنئتي الحارة لنائب رئيس الوزراء خوسيه لويس غوتيريس على إسهامه القيم في المناقشة الحالية. واسمحوا لي أيضا أن أشكر السيد أتول كهاري على تقريره المفيد جدا.

إن البرتغال تؤيد بالطبع البيان الذي أدلى به ممثل السويد بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي، لكن بصفتي ممثلا لبلد كان له تاريخ طويل مشترك مع تيمور – ليشتي، أود أن أشدد على بعض النقاط المحددة.

لقد اتسمت، هذه الفترة المشمولة بالتقرير، بالذكرى السنوية العاشرة للاستفتاء الشعبي الذي جرى في ٣٠ آب/ أغسطس ١٩٩٩، وأعرب فيه شعب تيمور - ليشتي عن إرادته القوية من أجل الاستقلال. ورغم جميع الصعوبات، فإن تيمور- ليشتي سارت منذ ذلك الحين على طريق توطيد السلم والاستقرار الديمقراطي والتنمية الاجتماعية. وتثني البرتغال على حكومة تيمور - ليشتي للإنجازات التي حققتها في معالجة التحديات الأمنية والاقتصادية القائمة منذ أمد طويل، وتعزيز الاستقرار السياسي ومعالجة وضع الأشخاص المشردين داخليا، وبذلك تكون قد تجاوزت تداعيات الأزمة الدراماتيكية التي وقعت في أيار/مايو ٢٠٠٦.

وفي هذا السياق، أود أن أشدد على استئناف الشرطة الوطنية لتيمور - ليشتي الاضطلاع بالمسؤوليات العملياتية من خلال عملية تدريجية تم الاتفاق عليها مع بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور - ليشتي، التي ينبغي تحقيقها بالكامل في المستقبل القريب. ونشجع السلطات التيمورية في هذا الشأن. لقد كان للبرلمان وتطوير الحوار السياسي دور هام في توطيد الحكم الديمقراطي وترسيخ أركان الدولة. وكانت الانتخابات التي أجريت مؤخرا علامة فارقة أخرى في العملية الديمقراطية. ونشجع على اتخاذ المزيد من الخطوات لتوحيد المؤسسات الديمقراطية في تيمور - ليشتي.

وقامت بعثة الأمم المتحدة بدور رئيسي في هذه العملية، وأسهمت بصورة فعالة في الإنجازات التي تحققت في كل المجالات الأربعة من ولايتها وهي: استعراض القطاع الأمني وإصلاحه، وتعزيز سيادة القانون، والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتعزيز ثقافة الحكم الديمقراطي، بما في ذلك تعزيز الحوار السياسي.

وتتفق البرتغال في الرأي مع الأمين العام بشأن الحاجة إلى إجراء حوار جديد بين كل الانتماءات السياسية وجميع شرائح المجتمع. ونتفق كذلك مع الرأي القائل إن الأمن والاستقرار على المدى الطويل سيعتمدان على قدرة المؤسسات الأمنية على العمل بطريقة تتسم بالمساءلة والفعالية مع الاحترام الواجب لسيادة القانون وحقوق الإنسان.

قد أثبت شعب تيمور - ليشتي عزمه مرارا على بناء مجتمع ديمقراطي وسلمي ومستقر. غير أن توطيد هذه الأهداف يستلزم مواصلة الدعم من المجتمع الدولي. ومن الأهمية بمكان أن يعرف شعب تيمور - ليشتي أنه ليس وحيدا عندما يتعلق الأمر بمساعيه.

ولهذه الأسباب، نعتقد أنه ينبغي للبعثة أن تحافظ على قوتها الحالية في الوقت الراهن، بما في ذلك قدراتها في مجال الشرطة للإضطلاع بمهامها المؤقتة. وفي الوقت نفسه، لا بد أن تستمر عملية تسليم المسؤوليات للشرطة الوطنية بغية التمهيد للانتقال في المستقبل والتقليص التدريجي للبعثة.

وهناك تحد مهم آخر في المستقبل القريب هو بناء اقتصاد مستدام تغذيه ثقافة المساءلة والحكم الشفاف، ويوفر فرص العمل ويساعد على القيام بالوظائف الاجتماعية الأساسية للدولة. والعناصر التي قدمها السيد غوتيريس في مناقشتنا في هذا السياق مشجعة حقا، لا سيما ما يتعلق منها بالنمو الاقتصادي.

لقد ساهمت البرتغال وسوف تساهم باستمرار في هذه الأهداف بصفتها بلدا مانحا رائدا في عدد كبير من المجالات، بما فيها الحكم والإدارة العامة والعدالة والتعليم وإصلاح القطاع الأمني. ونحن ملتزمون بقوة ببعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور - ليشتي ؛ وقد أسهمنا بـ ٢٠٠ من حفظة السلام وندعم بالكامل جميع المجالات الواقعة ضمن مسؤولية البعثة.

إن استمرار وجود بعثة الأمم المتحدة هام لاستمرارية العمل على توطيد السلام والديمقراطية والتنمية في تيمور - ليشتي على نحو كاف. واسمحوا لي أن أذكر أيضا العمل القيم للغاية الذي يقوم به الممثل الخاص للأمين العام وجميع موظفي البعثة، تحت إدارته الماهرة. لقد قام السيد أتول كهاري، خلال السنوات الثلاث الماضية، بعمل مميز سيبقى جزءا لا يتجزأ من الإنجازات التي حققتها بعثة الأمم المتحدة. ونود أن نثني عليه لكل ما بذله من جهد وما أبداه من تفان.

وأخيرا، اسمحوا لي أن أعرب لشعب تيمور - ليشتي ولقادته الديمقراطيين عن خالص تمنياتي لهم بالنجاح في مواجهة هذه التحديات الهامة، وأن أطمئنهم إلى استمرار تضامننا معهم.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثلة البرازيل.

السيدة فيوتي (البرازيل) (تكلمت بالإنكليزية): أود أن أشكركم، سيدي الرئيس، على عقد هذه المناقشة وعلى إتاحة الفرصة للمشاركة فيها. وأود أيضا أن أرحب بحرارة بفخامة السيد خوسيه لويس غوتيريس، نائب رئيس وزراء تيمور - ليشتي.

وتبين إحاطته الإعلامية الشاملة إيجابية الحكومة في التصدي للتحديات الكثيرة التي يواجهها البلد، وتحقيق نتائج إيجابية عديدة.

كما أشكر السيد أتول كهاري، الممثل الخاص للأمين العام المعني بتيمور - ليشتي، على إحاطته الإعلامية التي قدمها اليوم وأشيد به على عمله الممتاز. وأن أغتنم هذه الفرصة لكي أشيد بالسيد كهاري على ريادته وانخراطه مع تيمور - ليشتي وشعبها. وعندما تنتهي فترة ولايته في نهاية هذا العام، سوف يترك وراءه إرثا من المساهمات غير العادية التي تتضح في الكثير من الإنجازات التي حققتها تيمور - ليشتي في توطيد السلام وإحراز التقدم نحو التنمية الاجتماعية والاقتصادية. أتمنى له كل النجاح في مساعيه في المستقبل.

وفي حين تحتفل تيمور - ليشتي وأصدقاؤها الكثيرون بالذكرى السنوية العاشرة للاستفتاء للاستطلاع الشعبي، فإنه مما يثلج صدورنا أن نرى ذلك البلد يتقدم إلى الأمام ويبني ويعزز ببطء، ولكن بثبات، المؤسسات المناسبة لدولة ديمقراطية حديثة. وللتيموريين أن يفخروا بما أنجزوه حتى الآن وأن يظلوا على ثقة في مستقبلهم.

ويتضح هذا الاتجاه الإيجابي في آخر تقرير للأمين العام (S/2009/504). ويصف التقرير تحسنا كبيرا في الوضع العام في الأشهر التسعة الأولى من عام ٢٠٠٩.

ومما له أهمية خاصة أن الوضع الأمني لا يزال هادئا، وأن الآثار المترتبة على عدم الاستقرار في الماضي يجري معالجتها. ومن الأمور الإيجابية بصورة خاصة مواصلة استئناف مسؤوليات الشرطة بواسطة قوات الشرطة الوطنية لتيمور — ليشتي. وندعم النهج التدريجي والمرحلي المتخذ في هذا الصدد، على أساس المعايير المتفق عليها بصورة متبادلة بين الحكومة التيمورية وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور - ليشتي. ومن المشجع أنه، بالرغم من أوجه القصور، لم يواكب هذه العملية أي زيادة في معدل الجريمة أو الإخلال بالنظام. وعلى النقيض من ذلك، فقد انخفض في الواقع متوسط عدد الحوادث المبلغ عنها كل أسبوع.

ويشكل إغلاق جميع مخيمات المشردين داخليا تطورا هاما من المنظورين الإنساني والسياسي. ويشير هذا إلى حدوث تقدم. ومن أجل طي صفحة مؤسفة في تاريخ هذا البلد وتجنب احتمال زعزعة الاستقرار، ينبغي أن يولى الاهتمام للجوانب المتصلة بعودة المشردين داخليا، ولا سيما مسائل الإسكان وحقوق الأرض وحقوق الملكية والدخل.

ويشجعنا أن نلاحظ المشاركة المستمرة للأحزاب السياسية في المناقشة الديمقراطية. وعقد انتخابات محلية سلمية في ٩ تشرين الأول/أكتوبر، التي نثني على حكومة تيمور – ليشتي من أجلها، خطوة أخرى تجاه توطيد الديمقراطية. إن الاستقرار الديمقراطي أمر أساسي لضمان تحقيق الازدهار وبناء الدولة والتمثيل الشعبي الفعال. ولذلك، نهنئ القادة السياسيين ونشجعهم على مواصلة المشاركة في العملية الديمقراطية بوصفها السبيل الوحيد للتصدي بنجاح للتحديات التي يواجهها البلد.

كما يعد تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية القوية ضروريا لتوطيد هذه الإنجازات. وينبئ التقدم المحرز في الوفاء بأهداف العهد الدولي لتيمور – ليشتي، والزيادة القوية في الناتج المحلي الإجمالي من منتجات غير نفطية في عام ٢٠٠٨، والنمو القوي المتوقع في عامي ٢٠٠٩ و ٢٠١٠، بأخبار ممتازة. وعلى المدى الطويل، يتطلب توطيد الاقتصاد والحد من الفقر توفير استثمارات هامة في القطاعات غير المنتجة للنفط، كما أشار الأمين العام.

ومن الضروري أيضا زيادة الاستثمار الاجتماعي وتحسينه. ونثني على التدابير التي تتخذها الحكومة التيمورية وندعمها من أجل زيادة تحسين التعليم الأساسي، والصحة، والتغذية، وحماية الأطفال، وحفز التنمية الريفية. وهذه التدابير ضرورية من أجل إنجاز البلد للأهداف الإنمائية للألفية.

وتساهم البرازيل في هذه المساعي من خلال التعاون الثنائي في مجالات متنوعة من قبيل التعليم والزراعة والثقافة، بالإضافة إلى العدل والأمن والحكم الديمقراطي والدفاع. ونعتزم زيادة تعزيز تعاوننا، الذي سيستمر في التركيز على المساعدة في بناء القدرة التي تمس الحاجة إليها.

ويرجع التقدم الذي تحرزه تيمور – ليشتي في عدد من المجالات إلى تصميم حكومتها وشعبها بالتأكيد. كما أنه نتيجة للالتزام الثابت من جانب المجتمع الدولي. وقد آن الأوان لكي نحافظ جميعا على هذا الالتزام، بالنظر إلى أن التقدم والاستقرار ما زالا في مرحلة هشة كما أشار التقرير. وينبغي ألا تضللنا المكاسب الأمنية الأخيرة. وتظل بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور – ليشتي طرفا فاعلا حيويا على الأرض، وستظل كذلك حتى يتم تعزيز هذه المكاسب بشكل ثابت. وتعرب البرازيل عن اقتناعها بأنه، بفضل دعمنا الجماعي، ستواصل الحكومة التيمورية العمل بشكل مكثف وفعال على تحقيق هذه الغاية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل نيوزيلندا.

السيد مكلاي (نيوزيلندا) (تكلم بالإنكليزية): أشارك الآخرين في تقديم الشكر للسيد خوسيه لويس غوتيريس، نائب رئيس وزراء تيمور – ليشتي، والسيد أتول كهاري، الممثل الخاص للأمين العام، على بيانيهما اليوم. كما أشكر الأمين العام على تقريره (S/2009/504) عن الحالة في تيمور – ليشتي. ونقدر بصفة خاصة الدور الذي قام به السيد كهاري في الإشراف على التقدم الذي نستعرضه اليوم، ونتمنى له التوفيق في المستقبل.

طوال عشر سنوات، ظلت نيوزيلندا تسعد بالعمل مع تيمور – ليشتي، وبعثات الأمم المتحدة والبعثات الدولية المتعاقبة والشركاء الثنائيين الآخرين، وهي فخورة بالدور الذي اضطلعت به في المساعدة في بناء تلك الدولة الجديدة. ونعرب عن تقديرنا للتعليقات التي أبداها مختلف أعضاء المجلس عرفانا بذلك الدور. ونلتزم بمواصلة تقديم مساعدتنا وندعم بالكامل الولاية المستمرة لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور – ليشتي.

لقد سمعنا اليوم عن التقدم الكبير الذي أحرز في تيمور - ليشتي منذ اجتماعنا الأخير. فالبلد يسوده الهدوء. وعقدت مؤخرا انتخابات قروية سلمية وحرة ونزيهة، بدعم من الأمم المتحدة. وتزداد مؤسسات تيمور - ليشتي قوة ببطء ولكن بثبات. ووقع عدد قليل نسبيا من الحوادث الأمنية هذا العام، وقد كانت الحوادث التي وقعت إجرامية بطبيعتها وليست نتيجة لأي خلل في الاستقرار.

وتركز القوة الدولية لتحقيق الاستقرار، المؤلفة من أستراليا ونيوزيلندا، على نحو متزايد على بناء القدرات والمساعدة الإنمائية. وفي الوقت نفسه، ندرك أن مجرد وجود تلك القوة، شأنها شأن وجود الشرطة التابعة للأمم المتحدة، يوفر رادعا لمن تسول لهم أنفسهم إثارة الاضطرابات.

وتستعيد قوة الشرطة الوطنية لتيمور - ليشتي من الأمم المتحدة المسؤولية العملية عن أعمال الشرطة في مقاطعة تلو الأخرى. وسنراقب باهتمام استئناف أعمال الشرطة في فيكيك الشهر المقبل.

وما زالت نيوزيلندا تساعد في تطوير قوة الشرطة الوطنية لتيمور - ليشتي من خلال التعاون في مجال أعمال الخفارة في المجتمعات المحلية. وتسير مشاريعنا الرائدة في سجن بيكورا في ديلي وسواي في كوفاليما على ما يرام، وثمة تقدم في العمل مع قوات الشرطة الوطنية لتيمور — ليشتي وغيرها من أفراد شرطة الأمم المتحدة لتوسيع نُهُج الخفارة في المجتمعات المحلية لتصل إلى مناطق أخرى. ونعتقد أن خفارة المجتمعات المحلية تسهم إسهاما كبيرا في تعزيز مجتمع يسوده السلام والوئام.

هذه كلها تطورات إيجابية. وتساعد كلها مجتمعة على التهيئة الدقيقة لنوع البيئة التي تحتاجها حكومة تيمور - ليشتي كيما تنجح في التصدي للتحديات على الأمد الطويل، بما في ذلك التحديات التي حددها الأمين العام. وهناك تحديات بناء مؤسسات الدولة، وتطوير أنظمة حكم فعالة وتمثيلية، وإنشاء آليات ذات مصداقية لمعالجة مسائل العدالة وحقوق الإنسان. وهناك أيضا تحديات بناء اقتصاد قوي وتوفير فرص عمل مجدية، ولا سيما للشباب. ويتعين علينا دعم الحكومة في تمكين نمو القطاع الخاص، لأنه القطاع الوحيد الذي يمكن أن يوفر العديد من فرص العمل المطلوبة في المستقبل.

وترى نيوزيلندا أن تيمور - ليشتي تدخل فترة انتقالية. وليس بوسعنا بعد التأكد تماما من أن السلام والهدوء اللذين يسودان حاليا يعادلان تحقيق الاستقرار على المدى الطويل. وقد ذكرنا اندلاع العنف غير المتوقع في عام ٢٠٠٦ بخطورة التوصل إلى تلك الاستنتاجات مبكرا جدا أو بشكل سريع جدا. ولكن من الواضح أيضا أن البلد لم يعد في حالة أزمة. وكما ذكرت الحكومة التيمورية نفسها، فإن الحالة تنتقل من الصراع إلى التنمية.

وهذا يعني أنه رغم أن دعم المجتمع الدولي ما زال مطلوبا، فإن طبيعة ذلك الدعم واتجاهه قد يتعين تطويرهما أو تغييرهما. كما أنه يعني أننا سنكون بحاجة متزايدة للدعوة إلى تقديم مساهمات - متعددة الأطراف وثنائية - من جانب طائفة واسعة من الأطراف الفاعلة الدولية في مجالات مختلفة من المهارة والخبرة.

إن للأمم المتحدة دورا رئيسيا تضطلع به في هذه البيئة المتغيرة. ونرى أنه لا بد من استمرارها في مساعدة تيمور - ليشتي لتعزيز مؤسساتها الوطنية والعمل من أجل إجراء انتخابات سلمية وذات مصداقية في عام ٢٠١٢. ولكن للتأكد من أن بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور - ليشتي ستظل فعالة، يجب أن يتاح لها المجال للتطور. ومن الأهمية بمكان، أن تحافظ البعثة على استجابتها للبيئة المتغيرة التي تعمل في ظلها.

وفي هـذا الـصدد، سـتأتي زيـارة بعثـة الأمـم المتحـدة للتقيـيم الفـني إلى تيمـور - ليـشتي في وقتـها المناسـب، ونحـن نتطلع إلى التوصيات فيما يتعلق بمستقبل بعثة الأمـم المتحـدة المتكاملة في تيمور - ليشتي في الأجل المتوسط. إننا لا نرغـب في القيام بالتخمينات إزاء النتائج التي ستتوصل إليها البعثة، ولكننا نتفق مع تقرير الأمين العام على أن أي تعديل في عـدد أفراد الشرطة ينبغي أن يتم بشكل تدريجي وبطريقـة ''خطـوة إثر خطوة'' التي تساعد على بقاء الثقة بحالة الأمن المستقرة حاليا.

ونحن بصفتنا أحد الشريكين في القوة الدولية لتحقيـق الاستقرار، نعتقـد أن أي قـرار بـشأن مـستقبل بعثـة الأمـم المتحدة ينبغي أن يواصل الإقرار بالترابط الوثيـق بـين عمليـات القوة الدولية لتحقيق الاستقرار وعمليات بعثة الأمم المتحـدة. والقوة الدولية مفوضة بتوفير الأمن لبعثة الأمـم المتحـدة ومـن الحيوي أن ينطوي تخطيط مستقبل هذين المكونين الأساسيين للوجود الأمني الدولي على استمرار التنسيق الوثيق بينهما.

وتؤكـد نيوزيلنـدا لمجلـس الأمـن اسـتمرار دعمهـا وتـشجيعها لقـادة وشـعب تيمـور - ليـشتي وللـسيد كهـاري وفريقـه في بعثـة الأمـم المتحـدة المتكاملـة. إننـا نـشكر مجلـس الأمن على دعمه المستمر لتيمور - ليشتي، ونشكر فييـت نـام على رئاسة مناقشة اليوم.

في خـضم الفوضـى والعنـف قبـل ١٠ سـنوات، كـان مـن الـصعب أن نتـصور احتمـالات الدولـة الجديـدة الناشـئة اليوم. لقـد جـرت مواجهـة التحـديات الأمنيـة والاجتماعيـة، والاقتـصادية، وتحـديات الحكـم خـلال العقـد الماضـي وتم تذليلها إلى حـد كـبير. وتـستطيع تيمـور - ليـشتي حاليـا، بشيء من الثقة، أن تواجه التحديات الأخرى المتعلقـة بتطـوير مؤسـسات الدولـة والحكومـة الوطنيـة الديمقراطيـة والتمثيليـة، ووضع آليات موثـوق بهـا لـضمان العدالـة وحقـوق الإنـسان، وبناء اقتصاد قوي ومستدام. وبروح التعاون خـلال الـسنوات العـشر تلـك، فـإن نيوزيلنـدا تـشارك وتعتـز بهـدوء بتلـك التطورات لأنها ساعدت ودعمـت نـشوء هـذا العـضو الجديـد في الأسرة الدولية من الأمم الحرة والمستقلة.

الـرئيس (تكلـم بالإنكليزيـة): أعطـي الكلمـة الآن لممثل أستراليا.

الـسيد كـوينلان (أسـتراليا) (تكلـم بالإنكليزيـة): ترحب أستراليا بفرصة المشاركة، مرة أخرى، في مـداولات مجلس الأمـن بـشأن تيمـور - ليـشتي. ونرحـب بـشكل خـاص بمشاركة نائـب رئـيس الـوزراء غـوتيريس اليـوم. إننـا نهنـئ تيمور-ليشتي على احتفالها مؤخرا بالذكرى السنوية العاشـرة للمـشاورات الـشعبية بإشـراف الأمـم المتحـدة، ونؤيـد بيـان رئيس مجلس الأمن الصادر في ٢٧ آب/أغسطس الـذي أكـد من جديد دعم مجلس الأمن لجهود شعب وحكومـة تيمـور - ليشتي ولعمل بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمـور - ليـشتي على تنفيذ ولايتها. وما زال التنفيذ الفعال لتلك الولايـة يمثـل أمرا حيويا.

وفيما يخص أستراليا، فإننا ما زلنا صديقا وفيا لتيمـور - ليـشتي وسنواصـل الإسـهام بكـل مـا نـستطيع في الجهـود الدولية لمساعدتها على أن تصبح دولة مستقرة ومزدهرة. إننا نرحب بالتطورات الإيجابية التي طرأت على الحالة الأمنية منـذ هجمـات ١١ شـباط/فبرايـر ٢٠٠٨ علـى الـرئيس رامـوس - هورتـا ورئـيس الـوزراء غوسمـاو - تلـك التطـورات الـتي عـبر عنها نجاح انتخابـات سـوكو المحليـة الـتي جـرت في ٩ تـشرين الأول/أكتوبر، والتي لم يعكرها سوى بعـض الحـوادث الأمنيـة الطفيفة والمعزولة. وبالمثـل، كـان مـن دواعـي الـسعادة إغـلاق آخـر المخيمـات الـتي آوت المـشردين داخليـا. ونحـن نهنـئ حكومة تيمور - ليشتي والمشاركين الآخرين في تحقيـق تلـك الإنجازات.

ولكننا ندرك أن إغلاق تلك المخيمات ما هو إلا خطوة أولى في عملية إعادة الإدماج. إن عودة عدد كبير من الناس إلى مجتمعاتهم المحلية، بما فيها من هياكل أساسية وخدمات دعم أخرى محدودة، تمثل أخطارا وتحديات جديدة. وستواصل أستراليا بكل تأكيد دعم جهود حكومة تيمور - ليشتي لتأمين الاستمرار في الأجل الطويل في عملية العودة وإعادة الإدماج.

وقد بدأت القوة الدولية لتحقيق الاستقرار، بقيادة أستراليا، بتحويل التركيز من دور الدعم الأمني الصرف إلى التعاون الدفاعي مع القوات العسكرية لتيمور - ليشتي، بغية دعم برنامج أستراليا الثنائي للتعاون الدفاعي. ونود أن نشيد بالتعاون الكبير من جانب بعثة الأمم المتحدة والشركاء الدوليين الآخرين مع القوة الدولية لتحقيق الاستقرار. ونود بصفة خاصة أن نعرب عن تقديرنا لنيوزيلندا على مساهمتها.

وفضلا عن عمل برنامج التعاون الدفاعي، فإن برنامج أستراليا الثنائي لتطوير الشرطة في تيمور - ليشتي يعمل بتعاون وثيق مع الحكومة والشرطة الوطنية لتيمور - ليشتي من أجل تنمية قدراتها. وبينما تم إحراز تقدم جيد ومستمر، فإن دور الأمم المتحدة في الميدان في تيمور - ليشتي، في هذا المجال بشكل خاص، ما زال مهما وأساسيا إلى حد كبير. وقد حدث تطور رئيسي هذا العام، وهو بدء تسليم المسؤولية عن أعمال الشرطة من بعثة الأمم المتحدة إلى الشرطة الوطنية لتيمور - ليشتي، وهي العملية التي تم الاتفاق عليها بين حكومة تيمور - ليشتي وبعثة الأمم المتحدة المتكاملة، ويقضي الاتفاق بأن يتم التسليم تدريجيا، وأن تفي كل مقاطعة وكل وحدة مختصة بمجموعة من المعايير الموضوعية. وكما نعلم، نتج عن ذلك حتى الآن تسليم ثلاث مقاطعات ووحدة واحدة إلى الشرطة الوطنية.

إننا ندعم بقوة النهج المشترك، الذي لا ينطوي على تأمين انتقال المسؤولية بشكل منضبط ومنظم فحسب، بل يوفر أيضا معلومات قيمة للشركاء الدوليين بشأن الاحتياجات الأساسية للشرطة الوطنية لتيمور - ليشتي. ونحن نؤيد الرأي الذي عبر عنه تقرير الأمين العام (S/2009/504) بأن استمرار مراقبة بعثة الأمم المتحدة المتكاملة سيكون أساسيا في هذا المجال، وأن البعثة والحكومة ما زالتا في بداية العملية الحساسة - كما يقول التقرير - لتسليم المسؤولية، التي لا ينبغي أن نفرض عليها مواعيد مصطنعة ومقررة مسبقا.

وقد تواصل تطوير قطاع العدالة بإضافة قضاة جدد، ووكلاء عامين للدفاع ووكلاء عامين للادعاء. إن المحاكم المحلية أصبحت عاملة وهي توفر الخدمات القضائية المتزايدة لسكان الأرياف. وتواصل أستراليا دعم تطوير قطاع العدالة، كما يقوم بذلك آخرون. ومع أن التقدم بصفة عامة كان إيجابيا، فإن المبدأ الواضح لفصل السلطات يجب أن يؤخذ في الاعتبار دائما من أجل ضمان القضاء القوي والمستقل.

وبطبيعة الحال، فإن حكومة وشعب تيمور - ليشتي أنفسهم سيترتب عليهم الاستمرار في تحمل المسؤولية الرئيسية عن إقامة دولة مستقرة ومزدهرة، بما في ذلك من خلال تطوير القطاع الخاص وتوفير الهياكل الأساسية، وخدمات الصحة والتعليم والإسكان. وقد سلم تقرير الأمين العام، مع ذلك، بأن الكثير من العوامل التي ساهمت في وقوع أزمة ٢٠٠٦، ما زالت قائمة، وهي الفقر، وغياب نظام فعال للأراضي، وضعف قطاع العدالة، والمؤسسات الأمنية التي ما زالت في طور التكوين.

ودعما لبناء القدرات من أجل مواجهة تلك التحديات وغيرها، فإن أستراليا في المراحل الأخيرة من وضع استراتيجية جديدة للمساعدة الإنمائية لتيمور - ليشتي لفترة

الخمس سنوات القادمة. وستعكس هذه الاستراتيجية تركيزا أشد وأكثر وضوحا على مجالات الأولوية التي حددتها حكومة تيمور – ليشتي بنفسها. والأرجح أن يكون تركيز برنامج المعونة في إطار الاستراتيجية الجديدة، والتي ستكون، بطبيعة الحال، رهنا بموافقة تيمور – ليشتي، على تقديم الخدمات، وخاصة رعاية صحة الأطفال والأمهات في المناطق الريفية، وخلق فرص التدريب والعمل للشباب، وهي مهمة أساسية، وتعزيز الأمن الغذائي، والمساعدة على بناء القدرات ضمن مؤسسات وحكومة تيمور – ليشتي نفسها.

وكان من بين التطورات الإيجابية التقدم المحرز في إصلاح المؤسسات المدعوم من جانب المانحين. وتتضمن تلك التطورات إنشاء لجنة خدمات عامة واعتماد تشريع إنشاء لجنة لمكافحة الفساد، وكلاهما يعتبر معلما هاما.

ونحن بصفتنا أحد المانحين الرئيسيين لتيمور – ليشتي، وإدراكا للنطاق الواسع والمعقد للتعاون الإنمائي الجاري مع حكومة تيمور – ليشتي، نتطلع إلى مواصلة العمل بالشراكة مع الحكومة في تيمور – ليشتي، وبتعاون وثيق مع المانحين الإنمائيين الآخرين، بما في ذلك الأمم المتحدة بكل هيئاتها لضمان النهج المنسق بعناية.

ومن البديهي أن المجتمع الدولي، بقيادة الأمم المتحدة، سيواصل دعم تيمور – ليشتي، بينما هي تمضي قدما نحو ترتيبات حكومية أكثر فعالية واستدامة. ونحن من جانبنا سنظل ملتزمين بمواصلة دعمنا القوي لتيمور – ليشتي خلال الفترة الانتقالية الهامة.

في الختام، أود أن أشيد بالممثل الخاص للأمين العام، السيد أتول كهاري، ليس لمساهماته المهنية فحسب – وهذا ما نتوقعه منه بل أيضا لالتزامه الشخصي المؤثر بتيمور – ليشتي. وقد كنا جميعا حاضرين في مرحلة تاريخية شهدت نشوء هذه الدولة الجديدة، والسيد كهاري وفريقه في بعثة الأمم المتحدة كانوا جزءا بالغ الأهمية من ذلك التاريخ.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن لممثل الفلبين.

السيد دافيد (الفلبين) (تكلم بالإنكليزية): تود الفلبين بادئ ذي بدء أن تهنئ الرئيس على النجاح الذي حققته فييت نام في قيادة المجلس بما يشهد دون أدنى شك بوفائها لإرث العام الماضي من رئاسة ناجحة، كما نشكره على عقده هذه الجلسة الهامة بشأن الحالة في تيمور – ليشتي.

يرحب بلدي بعودة نائب رئيس الوزراء السيد خوسيه لويز غوتيريز ويشكره على بيانه الهام الذي أدلى به هذا الصباح. كما نشكر الممثل الخاص للأمين العام، السيد آتول كهاري، لتقديمه تقرير الأمين العام (S/2009/504) بشأن بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور – ليشتي. مرة أخرى أعطانا الممثل الخاص صورة واضحة، بل شهادة عيان، عن كيف تنفذ الأمم المتحدة بنجاح عمليتي حفظ السلام وبناء السلام في تيمور – ليشتي. وتلاحظ الفلبين أن ولاية السيد كهاري في خدمة البعثة تنتهي في كانون الأول/ديسمبر وتشهد له بالعمل النموذجي الذي قام به في الأعوام الثلاثة الماضية على رأس البعثة وكذلك في مهام أخرى كرئيس للأركان ونائب للممثل الخاص في عمليات حفظ السلام السابقة في تيمور – ليشتي؛ وتتمنى له الفلبين كل خير في مستقبل أعماله.

وإذ تؤيد الفلبين البيان الذي أدلت به تايلند باسم رابطة أمم جنوب شرق آسيا تود أن تثير بعض النقاط.

ترجع علاقات الفلبين وتضامنها مع تيمور – ليشتي إلى أعوام تكوين هذه الأخيرة، فقد بدأت الفلبين عملها في هذا المجال ببعثة دعم إنساني قوامها ٦٠٠ عنصر في عام ١٩٩٩ ضمن القوة الدولية في تيمور – ليشتي

كما نشرت أعدادا كبيرة من الأفراد في كل بعثات الأمم المتحدة في تيمور - ليشتي منذ البداية وحتى اللحظة الراهنة. ويعمل القسم الأكبر من ضباط الشرطة التابعين لها مع بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور - ليشتي. وتظل الفلبين على التزامها بجهود بناء الدولة في تيمور - ليشتي عن طريق التدابير الثنائية، في جملة أمور، للمساعدة في مجال بناء القدرات بالتعاون مع المجموعات أو المؤسسات ذات الصلة في ذلك البلد. كما أن الفلبين لا تزال عضوا في الفريق الأساسي المعني بتيمور - ليشتي.

وبتلك الصفة، تسجل الفلبين بالارتياح التطورات الإيجابية للغاية في كل جوانب بناء الدولة وهي دون شك تطورات مشجعة منذ جلسة مجلس الأمن الأخيرة في شباط/فبراير ٢٠٠٩، ومن تلك التطورات الاحتفال الناجح بالذكرى العاشرة للاستفتاء الشعبي في ظل السلامة والاستقرار الدائمين، وهو أمر يستحق عليه شعب تيمور - ليشتي ومؤسسات دولته المدعومة بالأمم المتحدة والبعثة المتكاملة والفريق القطري كل ثناء. ومثال آخر هو استئناف شرطة تيمور - ليشتي الوطنية ممارسة المسؤوليات الأساسية للشرطة في ١٤ أيار/مايو ٢٠٠٩. وينبغي للمجتمع الدولي، من خلال الأمم المتحدة والمانحين الثنائيين، أن يقدم الدعم الطويل الأجل لشرطة تيمور - ليشتي الوطنية وحكومة تيمور - ليشتي لإعادة بناء الشرطة وتطويرها.

لقد أحرز تقدم في الجهود الرامية لتعزيز الحكم الديمقراطي الرشيد من خلال إنشاء لجان لمكافحة الفساد وللخدمة المدنية والتصديق على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد. كما تم إحراز تقدم ملموس في بلوغ الأهداف المتعلقة بالأولويات الوطنية التي تشكل الاتفاق الدولي من أجل تيمور - ليشتي (انظر S/2008/501، الفقرة ٣٦) لشركاء التنمية أن يسعوا إلى تعزيز التزام الحكومة بعملية الأولويات بحيث تكفل استدامة الامتثال الكلي للأهداف للربعين الأول والثاني من العام.

تدرك الفلبين الدور الشامل الذي اضطلعت به بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور - ليشتي والفريق القطري هناك، والذي ما زالا يضطلعان به، في تعزيز السلام والتنمية في تيمور - ليشتي. ويتحتم على المجتمع الدولي الاستمرار في التعبير عن دعمه القوي لعملهما. ولعل خير مثال لذلك هو استئناف مهام الشرطة الأساسية. إن وجود البعثة المتكاملة ما زال ضروريا للمساعدة في استئناف شرطة تيمور - ليشتي الوطنية لتلك المهام على نحو متدرج وسلس. وتتفق الفلبين تماما مع الملاحظة الواردة في الفقرة ٥٨ من تقرير الأمين العام التي تدعو إلى الاحتفاظ بالقوة والتشكيلة الحاليتين للبعثة.

إن الطريق إلى بناء الدولة لم يكن يوما طريقا ميسورا؛ فإذا نظرنا إلى الخلف، نجد أن تيمور - ليشتي قد عاشت مآس وانتصارات، وآلاما وأفراحا. إن الفلبين تشيد بشعب وحكومة تيمور - ليشتي على شجاعتهما وعزيمتهما وإيمانهما، فروح الأمل التي يملؤهما شيء خارق للعادة. ويمكننا القول إننا نجد، حتى الآن، بالنظر إلى شخصية شعب تيمور - ليشتي المفعمة بالمثالية، أن ما بذله المجتمع الدولي من وقت وجهد وموارد في تيمور - ليشتي كان استثمارا ناجحا.

إن تجربة تيمور - ليشتي هي بالتأكيد أحد نماذج الجهود الدولية الناجحة التي تم التخطيط لها بالتعاون بين الأمم المتحدة والجهات الفاعلة الإقليمية والشركاء الآخرين. لقد ظلت القيادة التيمورية تركز اهتمامها على أن تصبح متفاعلة مع عملية تعزيز الديمقراطية وسيادة القانون وتعزيز الاستقرار والأمن والتنمية والتقدم بصورة مستدامة وتتماشى مع احتياجات الشعب التيموري. وإن واجبنا أن نقدم، بصبر

ودون كلل الدعم لتلك القيادة حتى تظل على توجهها الإيجابي هذا؛ وكما يقول المثل، إذا كانت الأداة الوحيدة التي تملكها هي المطرقة فإن جميع مشاكلك ستأخذ شكل المسمار.

السيد سانغكو (جنوب أفريقيا) (تكلم بالإنكليزية): أشكركم، سيدي الرئيس، على تنظيمكم هذه الجلسة. كما نشكر الأمين العام على تقريره الأخير (S/2009/504) بشأن بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور - ليشتي، كما أننا نشكر السيد أتول كاهاري، الممثل الخاص للأمين العام، للإحاطة الإعلامية التي قدمها اليوم. كذلك نرحب بالمشاركة الشخصية للسيد غوتيريس، نائب رئيس وزراء تيمور - ليشتي.

تشعر جنوب أفريقيا بالسعادة للتقدم الذي أحرز في تيمور - ليشتي منذ أزمة عام ٢٠٠٦. لقد نهض شعب تيمور - ليشتي وقيادته السياسية معا من أجل تجاوز تلك الأحداث، وخطوا بعد ذلك خطوات جبارة عديدة لاستعادة الحياة الطبيعية وإحلال السلام المستدام والاستقرار في بلدهما. وإننا نحيي بشكل خاص الجهود الشخصية للرئيس راموس - هورتا وروح القيادة التي تحلى بها. كما ترحب جنوب أفريقيا بالتطورات الإيجابية في تيمور - ليشتي، التي يرد ذكرها في التقرير الحالي للأمين العام، والتي تشمل تقدما في مجالات الأمن والحوار والمصالحة وكذلك حل مشاكل مقدمي الالتماسات والأشخاص المشردين داخليا بطرق ودية. ويؤيد وفدي الجهود المستمرة الهادفة لتعزيز الحوار والمصالحة الوطنية على الصعيدين الوطني والمحلي بين أصحاب المصلحة المختلفين في تيمور - ليشتي.

نهنئ حكومة وشعب تيمور - ليشتي بمناسبة احتفالهما، كما ورد في الفقرة ٣ من التقرير، بالذكرى العاشرة للاستفتاء الشعبي الذي يمثل معلما بارزا. كما أن وفدي يشعر بالارتياح لأن أغلب التحديات الحرجة التي تواجه ذلك البلد، ومنها مشكلة مقدمي الالتماسات والأشخاص المشردين داخليا، قد حُلّت بطرق ودّية؛ ونرحب بجهود حكومة تيمور - ليشتي للتصدي لتلك التحديات.

تؤكد جنوب أفريقيا على أهمية النهج الشامل في استعراض وإصلاح قطاع الأمن في تيمور - ليشتي في ظل الملكية الوطنية التامة. إننا نشجع حكومة تيمور - ليشتي على الاستمرار في تكثيف وتعزيز الجهود الرامية إلى صياغة سياسة أمنية وطنية. كذلك تؤكد حكومتي من جديد دعمها لجهود حماية وتعزيز الحكم الديمقراطي الرشيد وحقوق الإنسان والعدالة في تيمور - ليشتي. كما نؤيد الجهود المتنامية الهادفة إلى تعزيز المؤسسات الأمنية والعدلية في ذلك البلد. وفي هذا السياق، نأخذ علما مع كل الارتياح باستئناف شرطة تيمور - ليشتي الوطنية للمسؤوليات الأساسية للشرطة في بعض المقاطعات.

إننا نؤمن بأن الخطوات الجبارة التي قطعتها تيمور - ليشتي حتى الآن تتطلب من شعبها أن يركز، بالشراكة مع المجتمع الدولي، على التنمية الاقتصادية في البلاد. لذلك نؤيد التدابير التي اتخذتها حكومة تيمور - ليشتي لزيادة تحسين التعليم والصحة ولتعزيز التنمية الريفية. على الشركاء الثنائيين والمتعددي الأطراف أن يضعوا برامج الدعم الذي يقدمونه في خدمة الأولويات الإنمائية الاستراتيجية للحكومة.

إننا ما زلنا عند رأينا في أن على المجتمع الدولي أن يقدم التزامات طويلة الأجل لمساعدة حكومة تيمور - ليشتي لبلوغ السلام والرخاء المستدامين. ومن المهم للغاية كذلك أن يستمر الشركاء الثنائيون والدوليون في مساعدة ذلك البلد على تنمية وتعزيز مؤسساته وبناء المزيد

من قدراته في مختلف القطاعات وفق أولوياته. أما القيادة التيمورية، فينبغي لها أن تنتهز الفرصة للعمل مع جميع قطاعات المجتمع في بناء الوحدة الوطنية والمصالحة وتعزيز حقوق الإنسان والعدالة والسلام.

وأود أن أختتم بياني بالإشادة بالسيد أتول كهاري على عمله الممتاز في بعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور - ليشتي، وقبل كل شيء، على تفانيه في خدمة شعب تيمور - ليشتي. ونود أن نثني على الأعمال القيمة للغاية التي تضطلع بها البعثة في ظل قيادته.

إن جنوب أفريقيا، بالعمل مع الشركاء الآخرين، على استعداد للانضمام إلى المجتمع الدولي لمساعدة شعب تيمور- ليشتي في سعيه لتدعيم التقدم المحرز حتى الآن. ونحن مقتنعون بأنه لن يتسنى لتيمور - ليشتي إحراز النجاح إلا بقدر ما يقدمه المجتمع الدولي من الدعم السياسي والموارد التي تمس الحاجة إليها من أجل التنمية.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): أعطي الكلمة الآن للسيد كهاري للإدلاء ببيان إضافي ردا على تعليقات المتكلمين.

السيد كهاري (تكلم بالإنكليزية): أود أن أبدأ بياني بالإعراب عن شكري الصادق لجميع المتكلمين على التأييد القوي للغاية الذي أعربوا عنه للملاحظات الواردة في تقرير الأمين العام، وبخاصة الملاحظات التي مفادها أنه ينبغي الإبقاء على القوام والتشكيل الحاليين لبعثة الأمم المتحدة المتكاملة في تيمور- ليشتي ريثما يتم تقديم توصيات بعثة التقييم التقنية، التي ستكون بالغة القيمة في وضع اقتراحات للتعديلات المحتملة، وهي سترد في تقرير الأمين العام المقبل، الذي سيقدم في شباط/فبراير ٢٠١٠.

كما كرر عدة متكلمين توصية الأمين العام فيما يتعلق بضرورة تعزيز الإشراف المدني على القوات المسلحة التيمورية والشرطة الوطنية التيمورية وبالتمييز بين أدوارهما ومسؤولياتهما. وأود أن أؤكد لمجلس الأمن على أن سلطات تيمور - الشرقية تدرك تلك المتطلبات وأن بعثة الأمم المتحدة - وفي الواقع، كامل أسرة الأمم المتحدة - ستواصل تقديم المساعدة لها في تنفيذ هاتين التوصيتين.

وشعرت بالامتنان أيضا على الدعم القوي لملاحظة الأمين العام فيما يتعلق بضرورة ترسيخ سيادة القانون وزيادة تعزيز المساءلة ومكافحة الإفلات من العقاب. ومرة أخرى، يسرني أن أبلغ المجلس بأن سلطات تيمور - ليشتي ملتزمة في ذلك الصدد، وكذلك الأمم المتحدة ملتزمة بدعم جهود تيمور- ليشتي لكفالة درجة أكبر من المساءلة وتعزيز سيادة القانون.

كما كان من دواعي غبطتي أن ألاحظ عدة إشارات إلى استمرار الدعم الثنائي والمتعدد الأطراف المقدم لتيمور - ليشتي من جميع الدول الأعضاء. وأود أن أؤكد للمجلس على أن الأمم المتحدة ستواصل العمل مع هؤلاء الشركاء الثنائيين والمتعددي الأطراف لضمان أن يحظى السكان في ظل قيادة حكومة تيمور - ليشتي وسلطاتها بالموارد اللازمة لإنجاح التنمية الاجتماعية - الاقتصادية وإصلاح قطاع الأمن وتعزيز سيادة القانون والنهوض بالحكم الديمقراطي.

وأخيرا، أود أن أعرب عن مدى تأثري بالكلمات الطيبة للغاية التي وجهت إلى فريقي، وفي الواقع، إلى شخصي.

الرئيس (تكلم بالإنكليزية): لا يوجد متكلمون آخرون مدرجون في قائمتي. بذلك يكون مجلس الأمن قد اختتم المرحلة الحالية من نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

رفعت الجلسة الساعة ١٣/٠٥.